# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية

MAG-392-04/01
رقم الجرد 330
2007/05
رقم الترتيب

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم الثقافة الشعبية
فرع الأنثروبولوجيا

العنـــوان

# ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية: العوامل والمعوقات.

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا

◆ إعداد الطالب:

رحماني سليمان

◆ تحت إشراف:

د. محمد سعيدي

◆ بمساعدة:

د. عبد الحميد بكري

◆ لجنة المناقشة:

- أ.د. عكاشة شايف — رئيسا
- د. محمد سعيدي — مشرفا ومقررا
- د. عبد الحميد بكري — مشرفا مساعدا
- د. بلخضر مزوار — مناقشا
- د. محمد بشير — مناقشا

السنة الجامعية: 2005-2006م

بسم الله الرحمن الرحيم.

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين، تقديرا لهما، وعرفانا بفضلهما العظيم.

كما أهديه إلى كافة أفراد أسرتي، وجميع أصدقائي.

# شكر

لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر، لكل من ساعدوني في إنجاز هذه المذكرة، وأخص بالذكر : الدكتور محمد سعيدي والدكتور عبد الحميد بكري. فقد عاونني كثيرا، بآرائهما وتوجيهاتهما، وملاحظاتهما القيمة.

# تمهيد

" إن دراسة أي تركيبة اجتماعية لا تحقق بمعزل عن دراسة التركيبة الشاملة للمجتمع الذي تنتمي إليه (...) إن التركيبات الاجتماعية عديدة ومتنوعة ومتفاوتة الدرجة والمستوى في علاقاتها بالمجتمع ككل، غير أن العائلة **(الأسرة)** تعتبر أهم هذه التركيبات (...) ذلك لطابعها المميز بشريا، ثقافيا، احتماعيا، بيولوجيا ولدورها الأساسي والحساس في تحريك المجتمع وتغيير اتجاهه .إن العائلة بكل ما تحمله من دلالات مختلفة هي الخلية القاعدية والنواة المنتجة للمجتمع ولكيانه الرّوحي والمادي".

د. محمد سعيدي، "العائلة عاداتها وتقاليدها بين الماضي والحاضر :الظاهرة الاحتفالية بالأعياد نموذجا"، في **إنسانيات**، عدد 4، جانفي -أفريل، 1998، ص 41.

# المقدمة

## تمهيد.

تحظى الأسرة- كموضوع للبحث- بالاهتمام في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، كالأنثروبولوجيا، علم الاجتماع، علم النفس، الديموغرافيا. وينظر عادة إلى الأسرة، بصفتها جماعة اجتماعية، ونظام اجتماعي.

فهي جماعة، لأنها تتشكل من أفراد تربطهم علاقات اجتماعية. وهي نظام اجتماعي، أي مجموعة القواعد التي تنظم عملية الارتباط بين الذكور والإناث، في الزواج، والعلاقات الأسرية، وإنجاب وتربية الأطفال.

ولما كانت الأسرة تمثل ظاهرة اجتماعية ذات انتشار عالمي، يفضل العلماء دراستها كنظام اجتماعي. ويهتم البحث في هذا الإطار بأنماط الأسرة، وبناء السلطة، وتوزيع المراكز والأدوار فيها، وقيمها ووظائفها، وعوامل تغيرها.

ويمكن للباحث أن يوجه اهتمامه إلى داخل الأسرة، فيعتبرها متغيرا مستقلا مؤثرا على أفرادها، أو متغيرا تابعا متأثرا بأفرادها، ويمكنه أيضا أن يوجه اهتمامه نحو الخارج، فينظر إليها على أنها متغيرا تابعا متأثرا بأفرادها، ويمكنه أيضا أن يوجه اهتمامه نحو الخارج، فينظر إليها على أنها متغيرا مستقلا مؤثرا على النظم الاجتماعية الأخرى، أو متغيرا تابعا يتأثر بتغير هذه النظم كالدين، القانون، الاقتصاد، السياسة...إلخ.

وتعد الأسرة الخلية الأساسية للمجتمع، غير أن المجتمع ليس أسرة كبيرة، لأن التعاون فيه لا يقوم على مبادئ عاطفية وأخلاقية، بل على أسس عقلانية.

إن استعمالنا لإصلاح "الأسرة الجزائرية"، يشير إلى اهتمامنا بالأسرة، وتتبع تغيراتها ضمن إقليم جغرافي وسياسي معين، بغض النظر عن بعض الخصوصيات التي قد تطبع الأسرة في كل منطقة من مناطق

## الدراسات السابقة:

يعتمد هذا البحث بصورة أساسية على ما كتب حول الأسرة الجزائرية، فهذا الموضوع ليس بكرا، بل سبق لكثير من الباحثين التطرق إليه، ونستعرض فيها ما يلي أهم المراجع التي اعتمدنا عليها.

***- La famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes.***

وفي هذه الدراسة، اهتم مصطفى بوتفنوشت بتغير الأسرة الجزائرية، من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، في ظل التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال.

***-La vie familiale des femmes algériennes salariées.***

تناول محمد ربزاني في هذا المؤلف، الأسرة الجزائرية من متناول نفسي – اجتماعي، وسلط الضوء على آثار عمل النساء على تحول أدوارهن، ومشاركتهن في صنع القرار داخل الأسرة.

***- Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine.***

وفي هذا البحث تعرض الهواري عدّي إلى التحولات الاجتماعية، التي شهدها المجتمع الجزائري خلال عقد الستينات، السبعينات، والثمانينات، وتناول عدة إشكاليات تمت بصلة إلى علم اجتماع الأسرة، علم الاجتماع السياسي، والأنثروبولوجيا.

***-Sens et non sens de la famille algérienne.***

لقد اهتمت دليلة أرزقي في هذه الدراسة، بمظاهر الأزمة واللاتجانس في الأسرة الجزائرية المعاصرة، كنتيجة للتحولات التي عرفتها، جراء دخول المجتمع الجزائري في عملية الانتقال والتحول.

***-Transition démographique et structure familiale.***

***-Mutation des structures de la famille et ses implications sur les attitudes, les comportements et les pratiques courantes.***

و هذين المؤلفين الأخيرين، يعكسان توجهات المركز الـــوطني للدراســـات والتحاليل للسكان والتنمية(CNEAP)، في الاهتمام ببنية الأســـرة وحجمهـــا، وعلاقة الظواهر السكانية بنسق الأسرة.

ولقد استفدنا من المادة العلمية التي تزخر بها الدراسات، وحاولنـــا قـــدر الإمكان تفادي الأحكام المطلقة التي تتضمنها.

كما اعتمدنا على طائفة أخرى من المراجع، زودتنا بالتحليـــل التـــاريخي والسوسيولوجي، لطبيعة التحولات التي مرّ بها المجتمع الجزائري مثل:

***-تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية***.(لعبد القادر جغلول).

***-مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر***.(لمحمد السويدي).

***-الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال*** .(لمحمد الطيبي).

أما كتابي هشام شرابي:

***-النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين.***

-***النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي.***

وكذا مؤلف حليم بركات:

-***المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات.***

وكتاب ثريا التركي وهدى زريق: ***تغير القيم في العائلة العربية.***

فتعد بمثابة مشروع لبناء نظرية، تحاول بيان طبيعة المجتمع والأسرة في الوطن العربي، وبيان تغيراتهما. ولقد تبنينا هذا المشروع، كإطار نظري في توجيه أفكار هذا البحث.

كما استفدنا كثيرا من النظريات والتحليلات التي تقدمها كتب علم اجتماع الأسرة، مثل: ***الأسرة والزواج: مقدمة في علم الاجتماع العائلي***( للوحشيي أحمد بيرى).

واعتمدنا في شرح معاني المصطلحات والمفاهيم، على معاجم العلوم الاجتماعية.

## 2- الدوافع.

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع بالذات، هي:

- **أهميته:** فالأسرة كنظام اجتماعي، أو كجماعة اجتماعية، تعتبر نقطة ارتكاز هامة في البحث والتحليل الاجتماعي، لأنها تشكل واقعا قابلا للملاحظة العلمية، واستخدام أدوات وطرق البحث المختلفة. ويكتسي الاهتمام بالأسرة في الوطن العربي أهمية خاصة، عبر عنها أحد الباحثين فقال:"*يعتبر الاهتمام بقضايا الأسرة مدخلا جيدا حسن الدلالة والتعبير عن مشكلات الوطن العربي، كما يقدم بالنسبة لنا مادة غنية للتأمل واستخلاص القيم والعبر عن الصلة بين الأسرة وتطور المجتمع*

*المعاصر من جانب وبين القيم، إذ تشهد أحوال القلق والاضطراب بين الخوف والرجاء وبالتالي تعيش الأزمة التي تجتازها من جانب آخر."*[1]

فهذا الموضوع يمثل نقطة حساسة، وبخاصة في مجتمعنا الجزائري، الذي يتحول ويتغير ويتعرض لشتى التأثيرات.

- **الرغبة في مواصلة البحث حول نفس الموضوع:** إذ سبق للطالب، أن أعد وقدم- بالاشتراك- مذكرة عنوانها "***تحولات الأسرة الجزائرية بين 1962-1992، دراسة سوسيولوجية وديموغرافية***"، لنيل شهادة ليسانس في الديموغرافيا، فهذا العمل ليس عرضيا بل تواصلا لما قبله، وإن كان يختلف عما سبقه من حيث المضمون، والشكل والحجم. فتركيز الاهتمام حول موضوع معين، يستجيب لقاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي والأكاديمي، ألا وهي قاعدة التخصص، التي ينجم عنها تراكم المعارف والخبرات، الذي يحتاجه كل باحث.

- **المشاركة في تنويع البحوث:** فالبحث الأنثربولوجي، يجب -حسب اعتقادنا- أن لا يقتصر على مظاهر الثقافة الشعبية، كاللهجات، الفنون، والآداب والتصوف...الخ، بل يجب أن يهتم بالمواضيع الجديدة، التي بقيت حكرا على علم الاجتماع ،وعلم النفس، كموضوع الأسرة، إسوة ببعض علماء الأنثروبولوجيا، الذين استطاعوا توسيع آفاق هذا العلم، بعدما كان يدور حول ثقافات الشعوب البدائية فقط، فأصبحت الأنثروبولوجيا بفضلهم، تهتم بمحاور أخرى جديدة،

---

(1) سعيد بن سعيد العلوي، "الأسرة والقيم في العالم اليوم "في أكاديمية المملكة المغربية، **أزمة القيم ودور الأسرة في تطوير المجتمع المعاصر**، الرباط، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة الدورات" الدورة الربيعية لسنة 2001، ص 303.

كتحديد سمات ثقافات الشعوب، دراسة مشكلات الصراع والتصادم الثقافي، الاهتمام بالمجتمعات الزراعية والريفية...الخ.

- **توفر المادة العلمية:** لقد اخترنا هذا الموضوع كذلك، بسبب توفر المادة العلمية الكافية لإنجازه، وتتمثل في كتب ومقالات وإحصاءات. ويعتبر هذا العنصر عاملا، أو شرطا أساسيا، يجب على أي باحث أن يضعه نصب عينيه، عندما يقدم على اختيار موضوع بحثه.

## 3- الأهداف.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

-تحليل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري جراء التحديث، وبيان حجمهما وطبيعتها، وانعكاساتها المفترضة على الأسرة الجزائرية.

- رصد التغير في بنية وحجم الأسرة الجزائرية، وفي علاقاتها الداخلية، بين الكبار والصغار من جهة، وبين جنس الذكور، وجنس الإناث من جهة أخرى، وفي قيمهما الاجتماعية -الأخلاقية.

وإلى جانب هذا، تحاول هذه الدراسة الوصول إلى أهداف ثانوية أخرى منها:

- محاولة بناء تصور نظري لماهية المجتمع الجزائري التقليدي، وماهية الأسرة الجزائرية التقليدية أو العائلة، وذلك بإبراز خصائص كل منهما.

- بيان طبيعة التنشئة الاجتماعية، وطبيعة السلطة في العائلة، وعلاقاتهما بالقيم الاجتماعية، ودورهما في توجيه وتشريط صور التفاعل الاجتماعي داخلها.

## 4 - الإشكالية.

تتميز الأسرة الجزائرية بخصائص وسيمات عامة، تشترك فيها مع نظيراتها في الوطن العربي. كما أنها تتميز بخصائص وسيمات أخرى، أوجدتها ظروف تاريخية وثقافية، واجتماعية، واقتصادية، أضفت عليها طابع الخصوصية.

وتشكل الأسرة القاعدة الأساسية في هيكل المجتمع الجزائري، فهي المؤسسة الاجتماعية، التي تؤمن عدة وظائف حيوية، منها وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية للأفراد، واكتسابهم هوياتهم، إلى جانب كونها لا تزال الحاضن الاقتصادي للشباب حتى سن الزواج.

لقد عرفت الأسرة الجزائرية عدة تغيرات، سواء في شكلها التركيبي، أو في علاقاتها الداخلية، أو في قيمها الاجتماعية. وتندرج هذه التغيرات في إطار حركة التغير الثقافي- الاجتماعي، و الانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحديث، أي ضمن مسيرة التحديث ،التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ دخول الاحتلال الفرنسي عام 1830، وهذا ما يدفعنا إلى التفكير والحديث عن ***ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية***، وطرح الإشكال- أي السؤال المركزي لهذه الإشكالية- على النحو التالي:

**إلى أي حد ارتبطت تغيرات الأسرة الجزائرية، بقوى وعوامل التحديث والتغيير التي طرأت على المجتمع الجزائري؟ وإلى أي مدى استطاعت الأسرة الجزائرية ،التوافق مع هذه التغيرات؟**

والبحث معني بالإجابة عن تساؤلات أخرى، هي:

-هل ساهمت عوامل التحديث، ومنها على الخصوص النزوح الريفي والتحضر في الدفع بالأسرة الجزائرية نحو النمط النووي؟

- ما هي آثار وانعكاسات هذه العوامل على آليات التفاعل الأسري داخلها ؟
- ما هي آثارها وانعكاساتها على ممارساتها وقيمها الاجتماعية- الأخلاقية ؟

## 5-الفرضيات.

ينطلق هذا البحث من فرضيات أساسية هي:

-أدت عدة عوامل ،ومنها على الخصوص ظاهرة النزوح الريفي والتحضر، وانتشار وتعميم التعليم الحكومي، وتأثير القيم الغربية عبر وسائل الإعلام، دورا واضحا في تغير بنية الأسرة الجزائرية وحجمها، والانتقال بها من النمط التقليدي الممتد إلى النمط العصري النووي، الذي يقتصر على الآباء والأبناء ويتميز بصغر الحجم.

-ساهم انتقال الأسرة الجزائرية من النمط الممتد إلى النمط النووي، وتغير نمط الإنتاج، وخروج المرأة إلى العمل، في إحداث تغيرات نوعية في العلاقات داخل الأسرة، لصالح النساء والشباب.

- أثرت عوامل التغير الاجتماعي على منظومة القيم في الأسرة الجزائرية، بحيث عدلت في درجة الاستجابة لهذه القيم، وفي طريقة تمثلها.

## 6-المنهجية.

تخرج هذه الدراسة عن المألوف، كونها لا تستند على بروتوكول البحث الميداني وتقنية الاستمارة ،التي تميز عادة البحث السوسيولوجي. فهي دراسة نظرية، تحليلية مكتبية، تعتمد على ما كتب حول الموضوع، وعلى ما هو متوفر من معطيات إحصائية.

وينبع هذا التوجه، من إيماننا بضرورة وأهمية الاستفادة والتنسيق بين النتائج التي توصل إليها-حتى الآن- الباحثون في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، للوصول إلى رؤية تكاملية ،حول واقع الأسرة الجزائرية المعاصرة وتغيراتها، وهذه الرؤية تتلاءم وطبيعة المنهج الأنثروبولوجي، أي المنهج الشمولي التكاملي (La méthode holiste )، ولذات السبب أيضا، لم نقتصر على مجال واحد من مجالات الأسرة كالبنية، أو العلاقات، أو القيم، بل اهتمينا بها كلها، وخصصنا لكل واحد منها فصلا كاملا.

وستشكل نظرية النظام الأبوي، الإطار النظري الذي نرتكز عليه في تحليل خصائص الثقافة الاجتماعية التقليدية وتحولاتها، وفي تحليل ظاهرة التغير الأسري.

وسنعتمد بشكل أساسي في تعريف التحديث، وفي تعريف الأسرة وأنماطها ووظائفها، وفي تعريف معنى العلاقات الاجتماعية الأسرية، ومعنى السلطة والتسلط، ومعنى القيم الاجتماعية، على ما ورد في تراث العلوم الإنسانية والاجتماعية، خاصة علم اجتماع الأسرة .

وتستخدم هذه الدراسة، أساسا المنهج الوصفي (Méthode descriptive)، لكنها تستعين بالمنهج الاستنباطي( Méthode déductive )، في تحليل عناصر التغير الاجتماعي المرتبط بالتحديث، والمنهج الاستقرائي (Méthode inductive) ،في تركيب طبيعة آثار التحديث على الأسرة الجزائرية، إلى جانب هذا سوف تستعمل وسائل تقنية لا بد منها ،كالبيانات والجداول والأشكال.

## 7- صعوبات البحث.

هناك عدة صعوبات اعترضتنا أثناء البحث، هذه أهمها:

- **صعوبة الوصول إلى بعض المراجع:** فهناك كتب تنشر في الخـــارج- بفرنســا تحديدا- حول الأسرة الجزائرية، لباحثين جزائريين ينشـــطون هنـــاك، ويصـــعب الوصول إليها، لأنها غير متوفرة في المكتبات والسوق المحلية.

**-قلة الدراسات التي تناولت موضوع الأسرة الجزائريـــة، في كليتـــها وإطـــار الاجتماعي- الثقافي:** يحمل هذا البحث صعوبات الخطوة الأولى، ذلك لأنه يعاني من مشكلة ندرة الدراسات المشابهة، التي تتناول هذا الموضوع في إطاره الواسع.

- **قلة الإحصاءات:** واجهتنا أيضا مشكلة نقص المعطيات حول بعض جوانـــب الأسرة الجزائرية، وهذا راجع لقلة التحقيقات، والبحوث الميدانية المنجزة حـــول الموضوع من جهة، وعدم وجود سياسة واضحة لجمع هذه المعطيات، وتصـــنيفها وتبويبها، وتقديمها في شكل بنوك معلومات.

- **صعوبة التوصل إلى النظرة التركيبية:** يحاول هذا البحث الاستفادة من النتائج التي انتهت إليها الدراسات في حقول علم الاجتماع، وعلم النفس ،والديموغرافيا. ولا شك أن أي بحث يحاول تجاوز إطار التخصصات العلمية الكلاسيكية، ويتناول الموضوع بصورة شمولية تكاملية، تعترضه صعوبة التوفيق بين موقف العلوم المتباينة، والتوفيق والتنسيق أيضا بين اتجاهاتها في التفسير والتحليل .

## 8-مراحل البحث.

نخصص **الفصل الأول** لتعريف ماهية المجتمع التقليدي، وتعريف البنى الأبوية للمجتمع الجزائري التقليدي، وذكر الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية (العائلة)، وخصائص المجتمع الجزائري التقليدي، وإبراز دور الاحتلال في تفكيك هذا المجتمع، ودور الدولة الوطنية في تحديثه.

ونناقش في **الفصل الثاني** تعاريف الأسرة، وتصنيفها ووظائفها، ثم نتطرق إلى تطور بنيات الأسرة الجزائرية، عبر مختلف التعدادات الوطنية، لنختم هذا الفصل بتتبع تطور حجمها.

ونعرض في **الفصل الثالث** لتعريف العلاقات الاجتماعية الأسرية، و تعريف التنشئة الاجتماعية، ودورها في اكتساب الأدوار الاجتماعية داخل العائلة، ثم نقوم ببيان طبيعة السلطة داخل العائلة، وعوامل تغيرها، وأخيرا نتطرق لبعض ملامح العلاقات الأسرية المتغيرة.

وفي **الفصل الرابع**، نسعى إلى تعريف معنى القيم الاجتماعية، ونبين انعكاسات العولمة عليها، ثم نبين طبيعة القيم في المجتمع الجزائري، وآثار التحديث عليها، وفي الأخير نتناول بعض القيم الاجتماعية المحورية بالتحليل ونبرز تغيراتها.

# الفصل الأول.

## المجتمع الجزائري التقليدي ومحدي التحديث.

تمهيد.

1. ماهية المجتمع التقليدي.
2. البنى الأبوية للمجتمع الجزائري التقليدي.
3. الخصائص السوسيولوجية للأسرة لجزائرية التقليدية (العائلة).
4. خصائص المجتمع الجزائري عشية الاحتلال.
5. المجتمع الجزائري التقليدي والتحديث.

خلاصة.

## تمهيد.

شهد المجتمع الجزائري منذ أوائل القرن التاسع عشر، تغيرات اجتماعية كبرى بفعل تدخل الاستعمار الاستيطاني، ثم بفعل تنفيذ المخططات التنموية التي أشرفت عليها الدولة الوطنية. وتعتبر تلك التغيرات، بمثابة تحول نوعي من مجتمع ظل طيلة قرون عديدة يحافظ على نمط وأسلوب حياته، إلى مجتمع آخر يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية تمثل تهديدا وتحديا لخصائص المجتمع الأول.

إن جل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، لم تكن عفوية ولا ذاتية، بل كانت ناتجة أساسا عن احتكاك ثقافي، كما أنها كانت عنيفة وتمت في ظرف زمني قصير نسبيا، ومن هنا تنبع ضرورة دراسة تغيرات الأسرة الجزائرية، وربطها بمسيرة التحول والتغير الثقافي والاجتماعي.

إننا لا نستطيع معرفة التحولات التي عرفتها الأسرة الجزائرية المعاصرة، دون الإلمام بالخصائص السوسيولوجية للعائلة أو الأسرة التقليدية، كما أننا لا نستطيع الوقوف على طبيعة وحجم التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، دون أن نقوم منذ البداية بتحديد الوحدات الاجتماعية، التي كان يتركب منها المجتمع الجزائري التقليدي، وبيان مميزاته على مختلف الأصعدة، وإبراز السمات الأساسية التي ميزت التحديث في الجزائر، وطبيعة التحولات التي صاحبت مسيرتها، وهذا ما نسعى إلى تحليله في هذا الفصل. ولكن قبل ذلك يجدر بنا أن نتساءل عن ماهية المجتمع التقليدي.

# 1. ماهية المجتمع التقليدي.

ترى ما هو المجتمع التقليدي؟ ما هي الخصائص التي تميزه عن المجتمع الحديث؟

للإجابة على هذين السؤالين، سوف نقدم بعض التعاريف التي ذكرها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا، ثم نعرض لنظريتين حاولت كل منهما بيان الاختلافات بين المجتمعين التقليدي والحديث.

## 1.1 مفهوم المجتمع التقليدي.

يشير مفهوم "**المجتمع التقليدي**" إلى واقع اجتماعي واقتصادي سبق التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية، وعرفه عالم الاجتماع R.Rostow بقوله: "*ما نطلق عليه المجتمع التقليدي، يشير إلى مجتمع محدودية القوة الإنتاجية، بسبب علوم تكنولوجيا ما قبل عصر نيوتن. كما هو مجتمع وجهة النظر إلى العالم قبل عصر نيوتن. ومن منظور وجهة النظر التاريخية، فإن المجتمع التقليدي يشتمل على كل العالم ما قبل عصر نيوتن، وعصر الدولة الملكية في الصين والشرق الأوسط وثقافة البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى أوروبا في العصور الوسطى، كما أننا نستطيع إضافة بعض المجتمعات التي جاءت بعد عصر نيوتن (مثل مجتمع القبائل في أفريقيا اليوم) لأنها لم تتأثر بالمهارات الجديدة التي تستخدمها البشرية في البيئة الخارجية لتغيير مكانتها الاقتصادية*".[1]

(1) روبن، **الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**، ترجمة عبد العزيز حمدي، مراجعة لي تشين تشونغ، ج1، سلسلة عالم المعرفة، رقم 210، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1996، ص112.

أما عالم الأنثروبولوجيا E.Haggen فيعرف المجتمع التقليـــدي بقولـــه: "*إذ تمسكت الأجيال بتقليد أسلوب الأعمال في المجتمع وقلما تغيره فإن ذلك هو المجتمع التقليدي. وتكون نكهة التقاليد في ذلك المجتمع قوية، كما يمكن اكتشاف ملامحه الأخرى أيضا، وحيث تحصل السلوكيات على التأييد غير القانوني من العـــادات والتقاليد، وهيكل المجتمع مقسم إلى فئات، ومكانة الفرد في المجتمع غالبا ما تكون تقليدية، ولا يحصل عليها. بالإضافة إلى أن التاريخ العالمي يذكر أن القوة الإنتاجية الاقتصادية في ظل الأوضاع التقليدية تكون منخفضة جدا. ولذلك خلاصة القول أن المجتمع التقليدي هو مجتمع (التمسك بالعادات والتقاليد) والمقســـم إلى فئـــات ويتسم باتجاه مراتب المنزلة وعدم الإنتاجية*".[1]

نلاحظ أن كلا العالمين يتفقان على محدودية القوة الإنتاجيـــة الإقتصـــادية، كخاصية مميزة للمجتمع التقليدي، غير أن هاجن يضيف خصائص أخرى لوصفه، هي دور العادات والتقاليد في توجيه سلوك الأفراد، التقسيم حســـب الفئـــات، والطبيعة المتوارثة لمكانة الفرد في المجتمع.

بالرغم من أن هذا المفهوم يظل يكتسي طابعا شموليا، ويبقى غامضا ومبهما إذ ما أخدنا في الحسبان ديناميكية الثقافة في كل مجتمع وتحولها وتغيرها عبر التاريخ، فإن هناك جملة من الافتراضات المتلاحمة التي تدعم استخدامه العلمي وهي:

- "*إن تطور الثقافة في المجتمع التقليدي يعد نوعا من التغيير والتطوير للتكـــوين الثقافي نفسه.*
- *لم تستطيع التطورات التي عرفها المجتمع التقليدي اختراق هيكل المفاهيم وشبكة المعاني اللذين تم تصميمها في المرحلة الأولية ولم تتجاوزهما أيضا.*

---

(1) ووين، مرجع سابق، ص112.

*– حافظت تلك الثقافة على النموذج الثقافي المتماثل وموضوع الثقافة الرئيسي أيضا."*[1]

ومن النظريات التي حاولت تحليل الأطر الاجتماعية، والبنى النفسية والقيم والمعايير وأنماط السلوك، التي حددتها الثقافة التقليدية في المجتمع التقليدي العربي الإسلامي نذكر: نظرية المجتمع الاهلي، والنظرية الابوية.

## 2.1 نظرية المجتمع الأهلي.

ويرجع الفضل في تبلور هذه النظرية إلى الأدبيات العربية، التي تبحث في مسألة الديمقراطية وطبيعة المجتمع في الوطن العربي. فبعضها يرى أن المجتمع العربي الإسلامي التقليدي قد عرف المجتمع المدني من خلال بعض التنظيمات والتكوينات التي كانت تقوم بادوار ووظائف وخدمات اجتماعية، مثل المساجد ودور العبادة، مؤسسة الأوقاف، الفرق الصوفية، نقابات الحرف والصنائع...الخ. فحسب هذا الاتجاه إن ما نطلق عليه "**المجتمع المدني**" هو متجذر في المجتمع العربي الإسلامي التقليدي.

غير أن هناك اتجاها نقيضا يعتبر "المجتمع المدني " تجربة محض أوروبية تعتمد بالأساس على مبدأ المواطنة للجميع، ويرى أن *"التشابه السابق الناتج عن القيام ببعض الوظائف والأدوار خصوصا في فترات ضعف وغياب الدولة لا يعني التطابق ولا يبرز التماثل الذي يقول به المفكرين العرب."*[2] ويستعمل أنصار هذا

(1) ووبن، مرجع سابق، ص112.

(2) كريم أبو حلاوة، "إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، **عالم الفكر**، العدد3، المجلد 27، يناير/مارس 1999، ص 14.

الاتجاه اصطلاح "**المجتمع الأهلي**"، في إشارة إلى تلك العلاقات الاجتماعية التراتبية التي تسود المجتمع التقليدي، "*والتي تشمل على السمات التي تميز المجتمعات التقليدية من عائلية وعشائرية وقبلية وطائفية، كما تنطوي على الترتيبات الاجتماعية الكلاسيكية التي تنظم وتضبط العلاقات بين البشر كعلاقة السيد والعبد، الرجل والمرأة، المؤمن وغير المؤمن...الخ*".[1]

## 3.1 النظرية الأبوية.

وتدين هذه النظرية بالفضل لأعمال بعض المفكرين العرب وعلى رأسهم هشام شرابي وحليم بركات، حيث نجد الأول يقول:"*من الواضح أن الأبوية باعتبارها مقولة اجتماعية اقتصادية تشير إلى مجتمع تقليدي وسابق على الحداثة. وتبعا لذلك فإن التعبيرين: مجتمع/ثقافة أبوي، ومجتمع/ثقافة تقليدي (أو سابق على الحداثة)، هما تقريبا ذو دلالة واحدة، إذ يجري تعريف التعبيرين على أنهما نقيض مجتمع/ثقافة يختلف عنها نوعيا أي ما هو حديث.*"[2]

ونجده في موضع آخر يفرق بين بنيتين للمجتمع العربي التقليدي، بنية جزئية وبنية أخرى كلية انبثقت عن الأولى وشكلت امتدادا لها، وهذا ما يؤكده بقوله: "*إن مفهوم الأبوية أضيق شمولية من مفهوم البطركية، فهو محصور في بنية العائلة (والبنى المتفرعة من العائلة كالعشيرة والقبيلة) بينما يضم مفهوم البطركية*

---

(1) كريم أبو حلاوة، مرجع سابق، ص13.

(2) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ترجمة محمود شريح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص34.

*البنية الاجتماعية بأكملها، (بما فيها البنية الأبوية العائلية ومتفرعاتها) والاختلاف الكمي هنا يظهر في الاختلاف النوعي على المستويات كافة، السياسي والاجتماعي والنفسي والثقافي".*[1]

بعدما أبرزنا مفهوم المجتمع التقليدي، وبينا ماذا نعني بالمجتمع التقليدي (البطريكي) الأبوي، والمجتمع التقليدي الأهلي، يمكننا الآن أن نخرج بحوصلة نجمل فيها خصائص المجتمع التقليدي، ونقارنها بنظراتها في المجتمع الحديث.

| المجتمع التقليدي | المجتمع الحديث |
|---|---|
| - سابق على التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية — الرأسمالية. | - ظهر بظهور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية — الرأسمالية. |
| - قائم على النظام الأبوي ذي العلاقات الرئسية القسرية الملزمة، التي توجهها العادات والتقاليد والقيم العمودية. | - قائم على نظام حر وعلاقات حرة توجهها المبادئ والقيم الأفقية. |
| - أهلي: لا يستطيع الفرد أن يدخل في علاقات مع المجتمع، إلا من خلال أسرته عشيرته أو طائفته. | - مدني: يتمتع فيه كل فرد بحق المواطنة ويتمتع بحقوقه المدنية دون وساطة من أسرته، عشيرته أو طائفته. |
| - تقوم تكوينات المجتمع الأهلي ذات الطابع الديني غالبا بتنظيم المجتمع وتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية، خاصة في فترات الاضطراب السياسي. | - تقوم مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب، النقابات، الغرف التجارية، والمنظمات الغير حكومية...الخ التي تتمتع بالاستقلال النسبي عن جهاز الدولة بتحقيق أهداف سياسية، مهنية، واجتماعية ثقافية يطمح إليها المجتمع. |

(1) هشام شرابي، **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص90.

# 2. البنى الأبوية للمجتمع الجزائري التقليدي.

نحاول الآن أن نقترب من المجتمع الجزائري التقليدي، فنحلل بناه الأبوية أي *"أنماط الوحدات التي يتكون منها المجتمع والتي ينتمي إليها المجتمع ذاته"*[1] من قبيلة، عشيرة وعائلة، وهي وحدات أساسية للتنظيم الاجتماعي التقليدي، تختلف من حيث الحجم والوظائف ولكنها متكاملة ومتجانسة.

## 1.2 القبيلة.

هي البنية الاجتماعية الأساسية، والشكل الواقعي الملموس للنظام القبلي، ويمثل هذا النظام بما يحمله من رموز وقيم ومعايير بالنسبة للقبيلة، روحها وأيديولوجيتها في تحقيق وجودها المادي وإعادة إنتاجها الاجتماعي.

فالقبيلة وحدة اجتماعية يعتقد جميع أفرادها أنهم ينتسبون إلى نفس الجد، سواء كان هذا الاعتقاد خرافيا أو حقيقيا. وتشكل رابطة الدم محور التعاون والتماسك الاجتماعي في هذه البنية، وهو ما يطلق عليه ابن خلدون مصطلح العصبية، *"أي الرابطة الاجتماعية الطبيعية التي تجمع بين مجموعة متجانسة من البشر بصلة الولاء وتدفعهم جميعا إلى الحركة والفعل والبناء والدفاع عن النفس ضد عدوان الغير"*.[2]

وتشكل القبيلة كيانا سياسيا مستقلا وبوصفها كذلك فهي *"لا تنطوي فقط في المساحة المتجانسة لمسكنها ولكنها تبسط أيضا سيطرتها وشرعيتها وحقها على*

---

(1) عاطف وصفي، **الأنثروبولوجيا الثقافية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1971، ص164.

(2) محمد جابر الأنصاري، **مراجعات في الفكر القومي**، سلسلة الكتاب العربي رقم 57، الكويت، وزارة الإعلام، 2004، ص137.
راجع أيضا:محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

*موطن(...). إن السيطرة على موطن يسمح للجماعة بتحقيق مثالها الاكتفـــائي، واكتفائها الذاتي على الموارد فتصبح غير متعلقة بأحد ومستقلة تمام الاستقلال".*[1]

ولكي تحمي القبيلة أرضها الخاصة بها، فهي تعتبر جميع ذكورها جند مجندون متى أصبحوا قادرين على حمل السلاح.[2] كما *"توجد تنظيمات رسمية في القبيلـــة تعمل على تأكيد وحدتها وتماسكها الاجتماعي، وبالتالي تحـــافظ علـــى كيانهـــا واستمرار وجودها، أهم تلك التنظيمات، التنظيم السياسي، يمثل القبيلـــة رئـــيس يحظى باحترام الجميع، ويشاركه في رعاية شؤون القبيلة مجلس يسمى"مجلس القبيلة" ويتكون في الغالب من رؤساء العشائر إذا كانت القبيلة تتكون من عشائر...".*[3]

## 2.2 العشيرة أو الفرقة.

تعتبر فرعا من القبيلة التي تتكون من مجموع عشـــائر، ويعـــرف علمـــاء الاجتماع والأنثروبولوجيا العشيرة كما يلي: *"مجموعة من الأفراد تنحدر من نسب واحد ولها جد مشترك والانتماء إليها يكون إما عن طريق النســـب الأبـــوي أو النسب الأمي ولا يكون عن طريق النسبين".*[4]

---

(1) مارسيل غوشه وبيار كلاستير، **أصل العنف والدولة**، تعريب وتقديم علي حرب، بيروت، دار الحداثة، 1985، ص 98-99.

(2) يعتبر جاك بيرك من أبرز الباحثين الذين درسوا القبيلة في بلاد المغرب العربي. "ويمتاز المنهج الذي اتبعه بيرك(..) بأنه جـــدي قفم بدراسة الجماعات المحلية من مستوى الإثنوغرافيا التقليدية إلى مستوى الأنثروبولوجيا الواسعة، التـــي تعتنـــي بمختلـــق الأبعـــاد المجتمعية وتنبه إلى البعد التاريخي والصيرورة".

انظر: عبد المجيد مزيان، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعـــي، دراســـة فلســـفة واجتماعية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1988 ص 34-35.

(3) وصفي، مرجع سابق، ص 196.

(4) دينكن ميتشيل، **معجم علم الاجتماع**، ترجمة ومراجعة، إحسان محمد الحسن، ط2، بيروت، دار الطليعة، مارس 1986، ص 46.

وتنهض العشيرة في المجتمع الجزائري التقليدي أساسا على القرابة من جانب الأب، ويكون النسب في هذه البنية الاجتماعية حقيقيا أكثر منه شكليا أو خرافيا، عكس ما هو معروف عن القبيلة.(1)

وبوصفها وحدة التفاعل الاجتماعي الحقيقي داخل القبيلة، تقوم العشيرة أو الفرقة، بعدة وظائف اجتماعية لأفرادها، فهي المسئولة على تنظيم النشاط السياسي والاقتصادي ورعاية شؤون الزواج، والسهر على الضبط الاجتماعي والتضامن بين أفرادها.

## 3.2 العائلة.

هي وحدة اجتماعية أضيق نطاقا وأصغر حجما من العشيرة، وتعتبر العائلة حجر الزاوية في التنظيم الاجتماعي التقليدي، والقالب الذي على شاكلته ترتسم الجماعات النموذجية الأخرى من عشيرة، قبيلة ودولة.

يقول بيير بورديو(Pierre BOURDIEU): "*الأسرة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية(..) النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج وذرياتهم، ولكنها تضم كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي، جامعة بذلك تحت رئاسة قائد واحد عدة أجيال في جمعية واتحاد حميميين.*"(2)

فهي أسرة ممتدة تجتمع فيها عدة أسر نووية وعدة أجيال، ويشرف على هذا التجمع رئيس واحد بيده السلطة المادية والروحية.

---

(1) راجع:

Lahouari ADDI, **De l'Algérie préeoloniale à l'Algérie coloniale**, Alger, ENAL, 1985, P93.

(2)Pierre BOURDIEU, **Sociologie de l'Algérie,** Coll, Que sais je ? n°802, Paris, PUF, 1974, p12.

ويعرف مصطفى بوتفنوشت العائلة كما يلي: *"الأسرة الجزائرية هي أسرة ممتدة تعيش في أحضانها عدة أجيال، عدة أسر زواجية ،تحت سقف واحد "الدار الكبرى" عند الحضر، و"الخيمة الكبرى" عند البدو، إذ نجد من 20 إلى 60 شخصا أو أكثر."*(1)

فهو يشير بخاصة إلى الوحدة السكنية التي تشكلها العائلة، مهما اختلفت ظروف الإقامة وظروف البيئة المادية المحيطة بالأسرة.

أما العيد دبزي وروبير ديكلوتر (L.DEBZI et R.DESCLOITRES) فيعرفان الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها *"جماعة منزلية تدعى "العائلة"، مكونة من الأقارب القريبين الذين يشكلون وحدة اجتماعية- اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وتعاون."*(2)

فهذا التعريف يجعل من علاقات الالتزام والاعتماد المتبادل، التي تربط بين أفراد العائلة الواحدة – كل حسب جنسه وسنه – المحور الأساسي لتعريف العائلة.

## 3. الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية (العائلة).

حينما نتحدث عن الخصائص السوسيولوجية للعائلة، فإننا عندئذ نسعى إلى إبراز سمات النموذج الاجتماعي الثقافي للأسرة الجزائرية التقليدية، (3) التي انبثقت منها الأسرة الجزائرية المعاصرة المتحولة، وهذه أهم الخصائص:

(1) Mustapha BOUTEFNOUCHET, **La Famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes**, Alger, SNED, 1982, P40.

انظر: مصطفى بوتفنوشت، **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة دسري محمد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، ص37.

(2) Robert Descloîtres, Laïd DEBZI, Système de parenté et structure familiales en Algérie, in **Annuaire de l'Afrique du nord**, Paris, CNRS, 1963, p29.

(3) حول مفهوم النموذج الأسري (le model Familial) راجع:

Claudine CHAULET, **la terre les frères et l'argent : Stratégie familiale et production agricole en Algérie depuis 1962**, Tome1, Alger, OPU, 1987, P203.

## 1.3 العائلة: أسرة ممتدة.

أي أنها من الناحية البنائية تتركب من خليتين أسريتين أو أكثر، وتضم أكثر من جيلين اثنين، فتشمل الأجداد والآباء والأحفاد، ويقيم هؤلاء جميعا في وحـــدة سكنية مشتركة. ويمكن أن يكون هذا الامتداد عموديا فيضم مثلا أسرة الأب التي تمثل النواة، وأسر أبنائه المتزوجين التي تحيط بها؛ أو أفقيا فيشمل اتحاد أسر الأخوة بعد وفاة أبيهم، أنظر الشكلين المرافقين.

**الشكل رقم (1) مثال لأسرة ممتدة عموديا:**

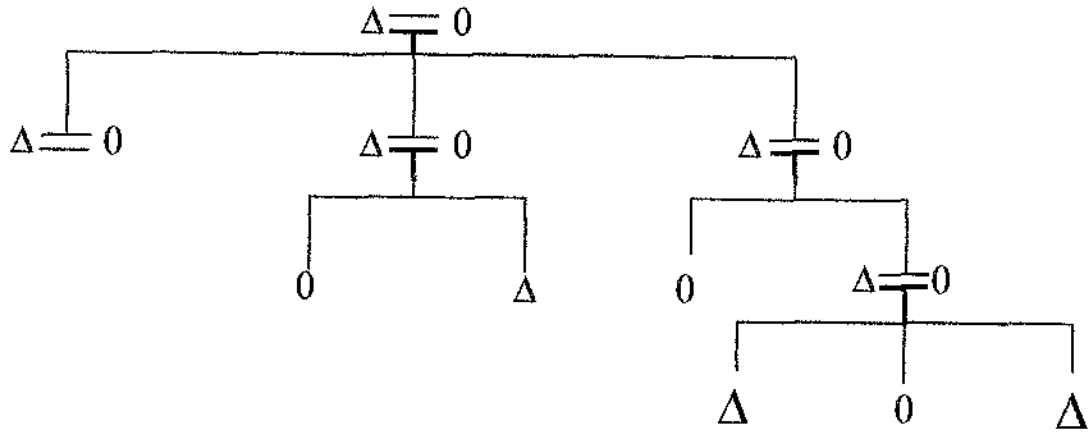

**الشكل رقم (2) مثال لأسرة ممتدة أفقيا:**

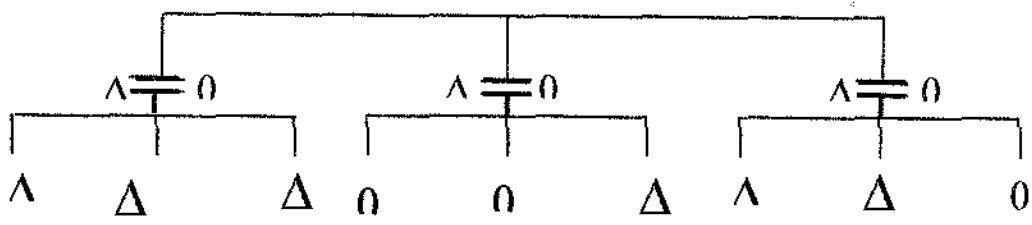

**مفتاح الرموز:**

Δ : ذكر.

0 : أنثى .

= : علاقة زواج .

⊤ : علاقة زواج نتج عنها إنجاب.

ـــ : علاقة أخوة.

## 2.3 العائلة: وحدة اجتماعية إنتاجية غير منقسمة.

شكلت العائلة في المجتمع التقليدي، وحدة إنتاجية غير منقسمة، إن تماسك الأفراد داخل هذه البنية الاجتماعية نابع أساسا من رابطة الدم، لكن يضمن وحدة العائلة وتلاحمها أيضا وحدة الملكية، سواء كانت أرضا، قطيعا أو وسائل عمل جماعي...الخ، فالملكية العائلية هي ملكية خاصة، ولكن لا يجوز بيعها أو تقسيمها، فإذا حصل التقسيم وتم البيع، غالبا ما يكون بين الأقارب أنفسهم.

يقول محمد الطيبي: "*فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسالة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة وأحد أسس ترابطها*."(1)

ونظرا لأهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها العائلة لأفرادها في المجتمع التقليدي، فأنه "*كان لا يحدد مركز الشخص كفرد معزول، ولكن ينظر إليه كعضو في أسرة محددة معينة، إذ كان اسم الأسرة هو المهم والمؤشر وليس اسم الشخص الفرد، فاسم الأسرة يمثل بطاقة تعريف يجب المحافظة عليها وحمايتها*".(2)

ولكن من يسهر على وحدة الملكية العائلية وبقائها كاملة لا تتجزأ؟

## 3.3 العائلة: أسرة أبوية.

الجد، الأب أو أحيانا الأخ الأكبر، يعتبر رئيسا ومركز قوة، وسلطته ذات طبيعة مطلقة ونهائية وانطلاقا من هذه المميزة التي يخولها له العرف والعادة، يسهر

(1) محمد الطيبي، **الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال**، وهران، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، 1992، ص17.

(2) الوحيشي أحمد بيرى، **الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي**، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1998، ص71.

على وحدة الملكية وعلى تماسك الجماعة العائلية، وينوب عن أفرادها ويمثلهم في جميع المعاملات والعلاقات خارج الأسرة.

وهي كذلك أبوية من حيث النسب (Patritineale / Agnatique)، وأبوية من حيث السكنى، أي أن إقامة الزوجين تخضع لقاعدة السكن مع والد الزوج.

## 4.3 العائلة: أسرة هرمية على أساس السن والجنس.

يمكن كذلك أن نصف الأسرة الجزائرية التقليدية بأنها طبقية، "*فيحتل الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر.*"[1] فتتركز السلطة في يد كبار السن وعلى رأسهم رب العائلة، وهؤلاء الكبار (الشيوخ والكهول) يمارسون سلطتهم وتسلطهم على الصغار (الشباب والأطفال)، ويتوقعون منهم الطاعة، والامتثال للأوامر، واجتناب النواهي.

كما أن السلطة الأسرية تتركز خاصة في يد الذكور. وهذا كله يترتب عنه شكلا هرميا سلميا لتوزيع السلطة، وعلاقات اجتماعية تراتبية، وتقسيما للفضاء الاجتماعي: فضاء عام مخصص للرجال وممنوعا على النساء، وفضاء خاص داخل البيت، يحرم على الرجال المكوث فيه طويلا في النهار.[2]

---

(1) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاع اجتماعي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص179.

(2) يرى محمد سعيدي، أن الثنائي "الدار-المرأة"يرتبط في المخيلة الشعبية ارتباطا وثيقا على مستويين مختلفين:

**المستوى السطحي:** ترتبط المرأة بفضاء الدار بأكثر من علاقة، حيث أصبحت كل واحدة امتدادا للأخرى في المخيلة الشعبية (العادات والتقاليد والمعتقدات) والتي بحكمها أصبحت المرأة عنصرا لا يتحرك إلا في الدار، فضائها الوحيد بامتياز والذي يحتوي أكبر قسم من وقتها إن لم نقل كله، فلقد أصبحت المرأة فضاء الدار، وفضاء الدار يعكس المرأة، فالمرأة بفضاء دارها وفضاء الدار بامرأته.

**المستوى العميق:** قد تلتقي المرأة والدار في طابع الأنوثة بكل ما تحمل من دلالات نفسية وثقافية واجتماعية بالنسبة للرجل.(الدار-المرأة).

انظر: محمد سعيدي "رمزية الفضاء بين المقدس والدنيوي في الثقافة الشفوية"، **إنسانيات**، عدد2، خريف 1997، ص 8-9.

## 5.3 العائلة: أسرة تبيح تعدد الزوجات وتحبذ الزواج الداخلي.

تعتبر الأسرة المتعددة الزوجات شكلا من أشكال الأسرة،"*ويتكون من زوج واحد وأكثر من زوجة واحدة بالإضافة إلى الأطفال، ولابد أن تكون تلك الزيجات شرعية أي تتم بموافقة المجتمع، ولابد أيضا أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت وليس في أوقات متعاقبة.*"(1)

وينتشر نظام تعدد الزوجات في كثير من المجتمعات الإنسانية، منها تلك الواقعة ضمن المحيط الثقافي العربي الإسلامي، أين تبدو آثار الدين الإسلامي واضحة في تنظيم المجتمع، وتنظيم مؤسسة الأسرة ومؤسسة الزواج.(2)

أما الظاهرة الأخرى التي يمكن أن نميز بها العائلة هي الزواج الداخلي. يقول عبد الغني مغربي: "*والواقع أن الضعالة، أعني به الزواج بين أفراد الجماعة الأصلية، يبدو ضروري في المجتمع المغربي، فالضعالة تعتبر ضرورة في الواقع لا مسالة موصى بها فقط فالأمر في هذه الحالة يتعلق بقرابة العصب الثنائية: قرابة من جانب الأم وقرابة من جانب الأب الذي ليس هو سوى ابن العم الشقيق لزوجته*".(3)

فالزواج الداخلي يعكس ميل الجماعة (العائلة، العشيرة أو القبيلة) لتمتين الروابط بين أفرادها وإبقاء الإرث في حوزتها، عكس الزواج الخارجي الذي تهدف الجماعة من ورائه إحراز مصالح، اجتماعية، اقتصادية أو سياسية من جماعات أخرى خارجية.

---

(1) عاطف وصفي، مرجع سابق، ص 178.

(2) حول الخصائص السوسيولوجية والديموغرافية للزواج في المحيط العربي الإسلامي، راجع :
Philipe FRAGUES, "la démographie du mariage Arabo- musulman : tradition et chargement", in **Maghreb–Machrek**, n°16, Avril – Mai – juin, 1987, PP59-73.

(3) عبد الغاني مغربي، **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص146.

# 4. خصائص المجتمع الجزائري التقليدي عشية الاحتلال.

تعرضنا فيما سبق للبنى الأبوية للمجتمع الجزائري التقليدي من قبيلة عشيرة وعائلة، ثم أبرزنا الخصائص السوسيوليوجية لهذه الأخيرة، على اعتبار انها تشكل موضوع بحثنا. ويجدر بنا الآن أن نعطي لمحة عامة عن واقع هذا المجتمع قبيل احتلاله وتعرضه للهزات العنيفة، التي غيرت الكثير من ملامحه، ويهمنا هنا عرض مميزاته على المستويات التالية: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي والسكاني.

## 1.4 على المستوى السياسي.

لا يختلف الواقع السياسي للدولة الجزائرية في أواخر العهد التركي وعشية الغزو الفرنسي، عن الواقع السياسي لتلك الدول التي رصد لنا ابن خلدون دورة حياتها منذ نشأتها إلى ساعة أفولها،فالساحة السياسية يومئذ طغت عليها العلاقات المصلحية التي تربط مختلف الأطراف التي تملك كل منها جزء من الشرعية والسلطة والنفوذ في المجتمع، وهذه الأطراف هي السلطة المركزية من جهة، والقبائل ممثلة في أرستقراطيتها القبيلة والطرقية من جهة أخرى .ولقد قامت سياسة السلطة المركزية أساسا على:

- *"لجم القوة العسكرية للقبائل بواسطة إشعال نار الحرب بينها بواسطة اكتساب واحتضان البعض وكسر وتشريد البعض الآخر.*

- *امتصاص القوة السياسية التي تتمتع بها القيادات القبلية والروحية بواسطة الاقتراب والمرونة والتعامل المصلحي.*

*- تنظيم الجباية الضريبية بشكل لا يمس في العمق مصالح الارستقراطية القبلية والطرقية."*[1]

فالصراع العنيف والتحالف المصلحي، كانا يطبعان العلاقات بين السلطة التركية المركزية والقبائل، كما أن نفس المنطق كان يحكم صور التعامل السياسي بين مختلف القبائل[2] التي يتشكل منها النسيج الاجتماعي.

## 2.4 على المستوى الاقتصادي.

هيمن الطابع الزراعي الرعوي على الإنتاج الاقتصادي، أما النشاطات التجارية والصناعية فكانت مكملة للنشاط الاقتصادي السائد أي الزراعي – الرعوي، فالصناعات كانت يدوية تقليدية، مثل صناعة الأدوات الفلاحية، صناعة الجلود، صناعة الحلي، صناعة النسيج...إلخ، وتنتشر خاصة في المراكز الحضرية، مثل قسنطينة، الجزائر، تلمسان...إلخ.

ولعل أبرز ما ميز الاقتصاد في المجتمع الجزائري التقليدي، هو ارتكازه على الاقتصاد المنزلي الذي يتسم بالتموين والاكتفاء الذاتي، أي قيام أفراد الأسرة الذين يعملون جماعيا بتوفير احتياجاتهم من المنتوجات الزراعية، ومنتجات الصناعة اليدوية التي يحتاجون إليها.

---

(1)محمد الطيبي، مرجع سابق،ص 28.

(2) أشار عبد المجيد مزيان إلى ملاحظة هامة بخصوص القبيلة فقال: "إن القبيلة بتضخم حركيتها وتوسع أبعادها، لم تصبح القبيلة بالتحديد التقليدي، بل يمكننا أن نؤكد بأنها الوحدة السياسية التي تضم كثيرا من الوحدات الاجتماعية المحلية المتنوعة البنايات، مثل القرى، والمدن الصغيرة، والقبائل وحلفائها ومواليها، فالعصبية ليست رابطة النعرة العرقية والطموح السياسي فقط، بل هي اتحاد المصالح الاقتصادية أيضا" انظر:عبد المجيد مزيان، مرجع سابق، ص 179.

إن هذا الوضع الاقتصادي جعل من الأرض وليس المال، المصدر الأساسي لإنتاج الثروة والقاعدة التي ينهض عليها الإنتاج المادي؛ ومن الريف وليس الحضر، مركز قوة ومحور العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

## 3.4على المستوى الاجتماعي.

شكلت القبائل، العشائر، والأسر الأبوية الممتدة (العوائل)، الوحدات الاجتماعية القاعدية لهيكل المجتمع الجزائري التقليدي، كما خضعت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبين الفئات الاجتماعية لنظام القانون الإسلامي المالكي، إلى جانب الأعراف والتقاليد والعادات السائدة.

أما مؤسسات المجتمع الأهلي، وعلى رأسها المساجد والزوايا فكانت بمثابة مراكز إشعاع ثقافي وتعليمي وتربوي، وتمثل دور مؤسسة الأوقاف في توفير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مثل المدارس، المعاهد والمساجد...إلخ. وأدت الطرق الصوفية دورا سياسيا واجتماعية دفاعيا مهما، خاصة في فترات الاضطراب السياسي.[1]

(1) – سجل عبد المجيد مزيان ملاحظة هامة بخصوص دور الزوايا فقال: "من الملاحظة أن الطوائف الدينية والزوايا كانت قبل الاستعمار على هذا النمط من التضال الثقافي السياسي، وأنها جماهرية بالطبع، وقد فقدت صفتها هذه في أيام الاستعمار، إذ أصبحت للتنويم والخرافات والروح الإتكالية، وظهرت طبائعها الإقطاعية خصوصا في هذه الظروف،ونقول أن هذا الفاصل التاريخي له أهميته الكبرى فيما يخص التحول الذي ذكرنا، لأن الاستعمار انتبه أولا ما انتبه إلى الأدوار السياسية التي تلعبها مثل هذه الحركات فسخرها تسخيرا متقنا ابتداء من أوائل القرن العشرين" انظر، مزيان، مرجع سابق، ص196.

– حول الدور الذي أدته تكوينات المجتمع الأهلي في التاريخ، العربي الإسلامي راجع مثلا: عبد الحميد الأنصاري، "نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني"، **المستقبل العربي**، المجلد24، العدد 272، أكتوبر 2001، ص 95-114.

## 4.4 على المستوى الثقافي.

لم تخرج عملية انتاج الثقافة والمثقفين في المجتمع الجزائري التقليدي عشية وقوعه في قبضة الاحتلال الفرنسي، على نطاق أسلوب الإنتاج الاقتصادي الزراعي، وعلى نطاق القوى السياسية الفاعلة في المجتمع، ونعني بذلك السلطة التركية، الارستقراطية القبلية والارستقراطية الطرقية، فكان لكل طرف من هذه الأطراف مثقفيه الذين يدافعون عنه، ويقومون بإعادة إنتاج إيديولوجيته الخاصة به.

أما الفكر الثقافي والإنتاجات الثقافية فطغى عليها الطابع الديني المتصوف[1] وهذا ما يؤكده محمد الطيبي بقوله: *"لقد انحصرت أو كادت تنحصر جل انتاجات الفكر في الشعب الشرعية والصوفية والأدبية، وكانت مشاغل العلماء تتخذ من علم الكلام منطلقا لها وتهتم بدراسة مواضيع تتعلق بالإضافة إلى ذات الله بإيمان العالم وإيمان المقلد."*[2]

وتجسدت صورة المثقف في ذلك الشيخ الفقيه، أو الحكيم صاحب الفكر الديني الغيبي، التراثي الشعبي، البعيد عن الفكر العلمي الموضوعي، و لم تستطيع فئة مثقفي الطبقة البورجوازية الجنينية المتمركزة في الحواضر الكبرى، تجاوز هذا الموضع والانطلاق إلى آفاق أرحب.

---

(1) يرى نبيل علي في معرض حديثه عن علاقة الإسلام بمنظومة المجتمع، ولا سيما العلاقة الدينية السياسية، "إن الزهد والتصوف في احد جوانبه كان بمنزلة رد فعل ضد التمايز الطبقي، كنوع من عدم الامتثال السلبي لسلطة الحكم السياسي، أما في أيامنا فإن العنف، لا الزهد قد أصبح بديلا شائعا (...) تعبر به الجماهير الغاضبة على سخطها". أنظر:

نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 276، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001، ص 449.

(2)محمد الطيبي، مرجع سابق، ص 46.

## 5.4 على المستوى السكاني.

إلى جانب مشكلة تحديد طبيعة التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية، شكلت مسألة تقدير العدد الإجمالي لسكان الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي، موضوع خلاف وتباين بين الباحثين، فقدره مثلا **ياكونو (YACCONO)** و**أندريه جوليان (André Julien)** و**أندريه برونو(André Prenot)** بحوالي ثلاثة ملايين نسمة (3000000ن)، أما **رونيه غاليسو** فقدره بحوالي ثلاثة ملايين وأربعمئة ألف نسمة (3400000ن)، فيما ذهب أمحمد بوخبزة إلى تقديره بحوالي أربعة ملايين وخمسمئة ألف نسمة (4500000ن).[1]

كما عرفت جزائر ما قبل الاحتلال – والمغرب العربي عامة– نظاما ديموغرافيا ينعته أهل الاختصاص بالطبيعي أو البدائي (Naturel ou Primitif)، ويتميز هذا النظام بوفيات مرتفعة، ومستوى عال للخصوبة، نتيجة لغياب وسائل منع الحمل (...) ويقدر المعدل الخام للوفيات (Taux brut de mortalité) في هذا النظام، في غياب الآفات والكوارث الطبيعية(...) بحوالي 30 إلى 35%، أما معدل الولادات فلا يتعدى 35 إلى 45%، نظرا لسوء الشروط الصحية، وارتفاع وفيات الأحنة (Mortalité intra-utérine) والوفيات المخاطية (Mortalité Prénatale)، أما الزيادة الطبيعية (Accroissement Naturel) فهي حد ضعيفة، إذ لا تتعدى 0.5% في العام، إذا لم تتجه نحو الصفر.[2]

---

(1) محمد الطيبي، مرجع سابق، ص75.

(2) Moncer ROUISSI, **Population et société au Maghreb**,Coll, Horizon Maghrébin, Alger, OPU, 1983, pp 44 - 45.

راجع أيضا:

– ناصر الدين سعيدوني، "الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي"، **في الثقافة**، عدد 92، مارس–أفريل، 1986، ص 101–114.

# 5. المجتمع الجزائري والتحديث.

شكل التحديث تحد واضح للمجتمع الجزائري التقليدي، لأنه نشأ أولا في ظل سيطرة قوى أجنبية غازية، ثم لأن التحديث يحمل في ذاته قيم تستدعي التحول والتغير الشامل في جميع المجالات. سوف نقوم هنا بتحليل جوانب التحديث في فترة الاستعمار ثم بعد الاستقلال، ولكن قبل ذلك يجدر بنا شرح المعاني المختلفة "للتحديث".

## 1.5 معنى التحديث.

يمكن تعريف "**التحديث**" من منظورات مختلفة، لأن هذه الظاهرة العالمية ارتبطت أولا بحدث تاريخي معين وبإقليم جغرافي محدد. كما أن هذه الظاهرة تعبر في جوهرها عن استراتيجيات يجب على أي مجتمع الأخذ بها حتى يواكب حركة التحول العالمي الشاملة، وتعبر كذلك عن جملة من الديناميكيات التي تقع في المجتمع جراء تطبيق تلك الإستراتيجيات.

### 1.1.5 تعريف التحديث من منظور تاريخي.

هو *"مجموعة من التغيرات المعقدة جدا التي تؤثر على جميع المجتمعات الإنسانية، وإن بطريقة متفاوتة وبناء لأوليات انتشار متنوعة جدا اعتبارا من القرن السادس عشر وانطلاقا من أوروبا الغربية"*. (1)

(1) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ترجمة سليم حداد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 148.

فالتحديث حسب هذا التعريف هو ظاهرة عالمية بدأت أولا في أوربا الغربية التي شكلت المركز الذي منه انتشرت إلى مختلف دول العالم. وانطلاقا من هذا المنظور العام (التاريخي)، حاولت الدول النامية تعريف التحديث من منظورها واحتياجاتها الخاصة.

### 2.1.5 تعريف التحديث من منظور الدول النامية.

*هو تلك العملية التي يتحقق بها تحول الاقتصاد من زراعي متخلف إلى صناعي خدمي متقدم، وتتحول بها النظم والأنساق الاجتماعية في اتجاه تلك التي تعرفها منطقة الحضارة الأوروبية الغربية، وتتطور به الحياة أو نوعيتها بمعنى أدق إلى مستويات أفضل(...) وبخاصة بالنسبة للتعليم والأحوال الصحية، والإسكان وغيرها. ويتم ذلك بالاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي عادة."*[1]

فالتحديث حسب هذا المنظور، هو عملية تحول اقتصادي اجتماعي تحاكي تلك التحولات التي وقعت في أوروبا، وتهدف إلى تحسين نوعية الحياة باستخدام مكتسبات التطور العلمي والتكنولوجي.

### 3.1.5 تعريف التحديث من منظور علم الاجتماع العام.

ينظر علم الاجتماع إلى التحديث على أنه عملية تمايز (Différentiation) وعقلنة (Rationalisation).

---

(1) عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، سلسلة عالم المعرفة، رقم05، ط2، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985، ص6.

**فالتمايز** يعني *"الانتقال من المجتمع ككلية روحية منصهرة ومتجانسة إلى المجتمع كمجموعة بنيات متواكبة ومتراتبة في إطار دينامية لا متناهية من التمايز والاستقلال النسبي للمجالات وتمايز الفئات الاجتماعية وتقسيم العمل".*[1]

ومن نتائج هذه العملية، أن كل مجال في جسم المجتمع مثل مؤسسة الجيش، الحزب السياسي، المدرسة، يصبح يشكل نسقا فرعيا ويضطلع بالوظيفة الاختصاصية المستندة إليه.

أما **العقلنة**، فتعني *"التنظيم والتنسيق، وإخضاع كافة الحقول الاجتماعية للحساب والتخطيط والتوقع ...، والعقلنة مرتبطة بالبقرطة(...) أي بالتنظيم التراتبي الإداري الصارم وبهيمنة العقلنة القانونية والصورية."*[2]

## 4.1.5 تعريف التحديث من منظور نظرية التغير الاجتماعي.

أما نظرية التغير الاجتماعي، فترى في التحديث عملية انتقال تدريجي من المجتمع التقليدي التراتبي المغلق، إلى المجتمع الحديث المفتوح على كل ما هو خارجي، والمتحرر من سلطة التقاليد والسلطة السياسية التقليدية المطلقة. وهذا التحول يشمل جميع أنشطة ومجالات الحياة الإنسانية:

– **في المجال الاقتصادي:** يتم الإنتقال من هيمنة نمط الانتاج الزراعي التقليدي إلى هيمنة نمط الانتاج الصناعي الحديث، ويصاحب هذا الانتقال انتقال ونزوح السكان من القطاع الريفي إلى المناطق الصناعية الحضرية، ويتوسع العمران.

---

(1) محمد سبيلا،مرجع سابق ، ص 364 – 365.

(2) نفس المرجع، ص365..

– **في المجال السياسي:** يتحول المجتمع من هيمنة النظام السياسي التقليدي المطلق، إلى نظام سياسي ديمقراطي تعاقدي يتميز بالمشاركة الجماهيرية الواسعة في الحياة السياسية، والتنظيم الإداري المتعدد الطبقات.

– **في المجال الثقافي – الاجتماعي:** "*يتم الانتقال من نظام التضامن العضوي وأولوية علاقات القرابة الدموية، وسيادة القيم المتوارثة، إلى ديناميية اجتماعية جديدة تسودها قيم ومعايير الاستقلال. والحرية النسبية للفرد في اختياراته وبالتالي مسؤولياته الفردية ووعيه الذاتي.*"(1)

فالتحديث بهذا المعنى يعتبر تحريرا للأفراد، وبعض الفئات الاجتماعية التي تتحمل عبأ العادات والسلطات التقليدية داخل الأسرة والمجتمع، ونعني بهذه الفئات الاجتماعية الأطفال، الشباب والنساء.

## 2.5 دور الاستعمار في تفكيك المجتمع الجزائري التقليدي.

لخص أحد الباحثين علاقة الاستعمار بالتحديث فقال:"*كان الاستعمار قد لعب على المستوى الكوني دورين متناقضين، السيطرة والنهب من جهة وإنجاز التحديث والتقدم من جهة ثانية(...) إن الاستعمار هو الأداة التي اتخذ عبرها التحديث طابعا كونيا.*"(2)

يمكن إذن أن نؤرخ لبداية ظهور التحديث في الجزائر مع بداية الاحتلال الفرنسي عام 1830م. وإذا كان دور الاستعمار واضحا في تحول المجتمع الجزائري، فإن مضمون "التحديث" خلال الحقبة الاستعمارية (1830-1962) يستأهل منا وقفة ومناقشة تفصيلة:

---

(1) سبيلا، مرجع سابق، ص 368.

(2) نفس المرجع، ص 363.

إن التحديث الذي عرفه المجتمع الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي هو ناجم أساسا عن احتكاك بين ثقافتين مختلفين، الثقافة الجزائرية التقليدية من ناحية،والثقافة الفرنسية الأوروبية الحديثة من ناحية أخرى، إنه(أي هذا الاحتكاك الثقافي) يعد نوعا من التثاقف اللامتكافئ والمفروض[1]، أو "*صدام بين ثقافتين لهما أصول تاريخية وتقاليد وتصورات ورؤى للحياة مختلفة ومتعارضة وإن إحدى هاتين الثقافتين تعتقد أنها تملك من المقومات ما يؤهلها لفرض الهيمنة السياسية والاقتصادية على الثقافة الأخرى.*"[2]

إذا كان التحديث يطرح نفسه دائما على أنه البديل الأمثل للثقافة التقليدية، وتكون عناصر الثقافة المادية – على عكس تلك ذات المضمون الفكري الديني والإيديولوجي- أوسع انتشارا وأسرع تقبلا من المجتمع المضيف[3]، فإن هناك حالة ناجمة عن التثاقف والتحديث المفروض في ظل السيطرة الأجنبية، ينعتها علماء

---

(1) يقسم باستيد أنواع الاحتكاك الثقافي أو التثاقف إلى ثلاثة أنماط رئيسية هي :

– تثاقف "تلقائي"، "طبيعي"، "حر"، يتعلق الأمر هنا بنوع من التثاقف الغير موجه والغير مسيطر عليه، في هذه الحالة، يكون التغير ناتج عن الاتصال البسيط، ويتم بالنسبة للثقافتين المعنيتين، كل حسب حتميتها للداخلية الخاصة بها.

– تثاقف منظم ولكن مفروض بالقوة، ويكون في صالح احدى الجماعتين، كما في حالة الاسترقاء أو حالة الاستعمار، هنالك نية في تحوير ثقافة الجماعة المهمين عليها على المدى القصير من أجل إخضاعها لمصالح الجماعة المهيمنة. إن هذا النوع من التثاقف يظل جزئيا، متشظيا، في غالب الأحيان تشعر الجماعة المهيمنة بنوع من الإخفاق في مسعاها، وتعبر عن جهلها بالمحددات الثقافية. غالبا ما ينتج عن هذا النوع من التثاقف تفكك ثقافي(Déculturation) بدون اكتساب خصائص ثقافية (Acculturation).

تثاقف مخطط، مراقب، يريد أن يكون ممنهجا، ويهدف على المدى الطويل، إن التخطيط يتم انطلاقا من المعرفة المفترضة للمحددات الاجتماعية والثقافية.في النظام الرأسمالي يمكن لهذه العملية إن تنتهي إلى الإستعمار الجديد (Néocolonialisme)، أسا في النظام الشيوعي فإن هذه العملية تهدف إلى بناء"ثقافة بروليتارته"تتجاوز وتشمل" الثقافات الوطنية". أنظر

Denys Cuche, **La notion de la culture dans les sciences sociales**, coll/Approches n°08, Alger, Casbah, 1998, P61.

بالنظر إلى الأنماط التي حصرها روجيه باستيد للتثاقف، يمكن القول أن الجزائر عرفت النوع الثاني أي التثاقف المنظم والمفروض بالقوة خلال الفترة الاستعمارية التي دامت 132 سنة، أما النوع الثالث المخطط، فتعرضت له الجزائر ومازالت في ظل الدولة الوطنية الحديثة.

(2) أحمد أبو زيد، «الفيلسوف ابن البوسطجي، بيير بورديور والتجربة الجزائرية»، **في العربي**، العدد 530، يناير 2003، ص 118.

(3) هذا إذا سلمنا بهذه الفكرة، وذهبنا مذهب العلماء الذين يقولون بها، مثل روجيه باستيد (R.Bastide) ، رينيه موبييه (R.Mounier) وليام فيلدج أوجبران (W.F.Oghburn).

الأنثروبولوجيا بـ"التفكك الثقافي"، وهي تعبر عن "*موقف لا تستبدل فيه الأشكال والنظم الثقافية القديمة المهجورة جزئيا بأشكال جديدة*؛[1] فالإدارة الفرنسية ومنذ احتلالها الجزائر، انتهجت "*سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي*"،[2] وفرضت سياسيتها هذه بقوة السلاح والقانون.

إن ابرز هذه القوانين، القانون المؤرخ في 22 أبريل 1863 الذي يدعى (Senatus consulte)، وقانون 26 أوت 1873 المرسوم بقانون وارنيه (Loi Warnier). لقد عمل القانون الأول "*على هدم البنى الاجتماعية السابقة للاستعمار وذلك بالقضاء على الملكية ومنح الأفراد حق الإنفراد بأنصبتهم والتصرف فيها، سواء كانت أرضا فلاحية أو رعوية، كما ألحق الأراضي التي لامالك لها بأملاك الدولة*."[3]

أما القانون الثاني فجاء مكملا لسابقه، مدعما للملكية الفردية ومخضعا جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسي.

لقد كانت تهدف الإدارة الفرنسية من وراء هذه القوانين إلى اغتصاب أراضي الفلاحين وتفتيت النسيج الاجتماعي القبلي[4]، لأن القبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية سياسية، شكلت عنصر مقاومة وعرقلة لأهدافها ومخططاتها الاستعمارية التوسعية، وكانت لهذه السياسة – التي جسدتها القوانين المذكورة آنفا – عدة

---

(1) محمد السويدي ، **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 226.

(2) راجع، عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي، وسياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي(1830 – 1960)**، ترجمة جوزف عبد الله، بيروت، دار الحداثة 1983.

(3) محمد حمداوي ، "وضعية المرأة و العنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي "، في **إنسانيات**، عدد 10، جانفي/أفريل، 2000، ص6.

(4) يرى الباحث الجزائري أمحمد بوخبزة أن هذه العملية بلغت أوجها عام 1860، انظر:

M'hammed BOUKHOBZA, **Ruptures et transformation Sociales en Algérie**, Vol 2. Alger, OPU, 1989, P560.

نتائج أهمها، "*هجرة خارجية وأخرى داخلية، قام بها الفلاحون بحثا عن أسباب العيش، بعد أن فقد معظم الفلاحين ملكيته الزراعية، أو أن قطعة الأرض التي بقيت في حوزة البعض الآخر، لم تعد تكفي لإعالة أسرته، أما لمساحتها المحدودة، أو لقلة الإمكانيات المادية لفلحها.*"[1]

أما التحولات الواقعة ما بين 1954 و1962 وهي سنوات حرب التحرير، فنتجت عنها أكبر التفككات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري في العهد الاستعماري، ولقد رصد لنا بيير بورديو وعبد المالك صياد جانبا منها في كتابهما الموسوم "Le déracinement"، (الإجتثات)[2] أي إقتلاع السكان الريفيين من أراضيهم وإجبارهم على السكن في محتشدات خصصت لهم، قصد تحقيق إستراتيجيتين: قطع مصادر التموين ومنع الاتصال بين السكان والثوار من جهة، وإحكام السيطرة وفرض المراقبة على هؤلاء السكان المجمعين من جهة أخرى.

إن سياسة تجميع السكان في محتشدات كانت لها انعكاساتها الآنية والمستقبلية، فأهم نتائجها على المدى القصير نشؤ أشكال جديدة من الألفة الاجتماعية (Sociabilité Sociale) الناجمة عن أوضاع النزوح والتشرد، ظهرت على إثرها جماعات بشرية تفلت حتى من التصنيف العلمي، فالأعداد الهائلة من الفلاحين المطرودين من أراضيهم لا يمكن أن نطلق عليهم سوى اسم "**الرابظين على أبواب الحضارة**" أو " **مجموعات ما دون الطبقة**"[3] لأنهم أصبحوا فلاحين

---

(1) محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 95.

(2) راجع :

Pierre BOURDIEU et Abdelmalek SAYAD, **Le Déracinement : La Crise de L'agriculture traditionnelle en Algérie**, Paris, Minuit, 1964.

(3) يرى عبد المجيد مزيان أن هناك مجموعات بشرية يصعب على الباحث الاجتماعي تصنيفها لأنها، أدنى بكثير من أدنى طبقة اجتماعية، ويفضل أن يطلق على هذه المجموعات "**الرابظون على أبواب الحضارة**" وكذلك "**مجموعات ما دون الطبقة**"، راجع:عبد المجيد مزيان، مرجع سابق، ص371.

بدون أرض، ومدنيين بعيدين كل البعد عن حياة المدينة. كما شكلت هذه المحتشدات بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة 1962م الخزان الذي طعم النزوح الريفي نحو المدن.

عموما يمكن القول أن الفترة الاستعمارية أرست قواعد التحديث المادي في الجزائر، بإنشائها بعض المدن أو الضواحي الحديثة على الطراز الأوروبي في المدن القديمة، وبإضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد، وتعميم نظام الأجور والتعامل النقدي، وفتح بعض المناجم وإنشاء بعض المدارس والمعاهد...الخ، ولكن هذا التحديث لم تستفيد منه فئات الشعب الجزائري الواسعة التي ساهمت فيه وتحملت آثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية، فظلت فقيرة ومحرومة.

## 3.5 دور الدولة الوطنية في التحديث.

يقول مصطفى عمر التير:"*ومع أن التحديث (...) ظاهرة عالمية، فإن ظاهرة تحديث المجتمع العربي ليست صورة طبق الأصل لتجارب مجتمعات أخرى، تبدو بعض مظاهره المادية وكأنها تقليد لما جرى ويجري في المجتمعات الغربية المعاصرة، إلا أن أهم ما يميز التجربة العربية هو الدور المميز الذي لعبته الدولة الوطنية، وهذا ما لم يحدث في المجتمعات الغربية حيث ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في مسيرة تحديثه*".[1]

(1) مصطفى عمر التير، "المجتمع العربي بين النمو الحضري والتحديث"،في العربي، العدد 433، ديسمبر، 1994، ص90.

فحركة التحديث في الجزائر، وعلى غرار مثيلاتها في الوطن العربي تميـــزت بعدة خصائص،[1] أهمها أنها نشـــأت في ظـــل الهيمنـــة والســـيطرة الأجنبيـــة. وهي بذلك لم تكن نابعة من الذات، أي من التطور الذاتي والطبيعي للمجتمع، ثم تواصلت وتعمقت وتسارعت بعد الاستقلال بتوجيه من الدولة الوطنية، التي قامت بوضع وتنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية بما توفر لها من رؤوس أموال ضخمة ناتجة عن عائدات المحروقات، ولقد صاحب ظاهرة التحديث المادي في الجزائر تحـــولات اجتماعية كبرى أهمها:

-تغير نمط الإنتاج.

-موجات النزوح الريفي والتحضر.[2]

-انتشار التعليم الحكومي.

وتعتبر هذه الظواهر بمثابة العوامل التي ساهمت في تغير المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وبالتالي تغير لبنته الأساسية أي الأسرة، لذلك سوف نعرض لها بشـــيء من التفصيل.

---

(1) لخص عزت حجازي، خصائص التحديث في الوطن العربي في :

**الاولى:** أنها لم تكن حركة ذاتية تماما، فهي لم تنبثق وتتطور نتيجة لعوامل داخلية بحتة، ولا حتى داخلية في المحل الأول؛ وأنها بدأت في ظل سيطرة استعمارية، وتأثرت في سيرتها ونتائجها بالنفوذ الأجنبي إلى حد بعيد.

**الثانية:** أنها كانت ومازالت حائرة بين التراث العربي الإسلامي والثقافة الأوروبية الغربية، تحاول أن تجمع بينهما دون نجاح ملحـــوظ وبتكلفة عالية.

**الثالثة:** أنها اضطرت، بسبب إيقاع العصر المتصاعد إلى السير بسرعة فائقة، فلم تتح لها ما أتيح للتجربة الأوروبية الغربية من الوقت والمحاولة والخطأ وإعادة التنظيم والتكيف.

**الأخيرة:** أنها تتم، لا في حالة فراغ حضاري ودون تحد، وإنما في مواجهة حضارة أجنبية مؤثرة تمارس من خلال سيادتها ضـــغوطا معوقة هائلة من جهة، وتقدم نماذج تغري على تبينها من جهة أخرى".

أنظر: عزت حجازي، مرجع سابق، ص 70-71.

(2) بخصوص آثار النزوح الريفي والتحضر على الأسرة الجزائرية راجع:

Djilali SARI, "l'ampleur de l'urbanisation et ses répercussion sur la famille" in Djilali SARI, **les mutations sociaux – économiques et spatiales en Algérie**, Alger, OPU, 1993, PP. 241-252.

### 1.3.5 تغير نمط الإنتاج.

إذا كان الطابع الزراعي – الرعوي قد هيمن على البنية الإنتاجية لجزائر ما قبل الاحتلال الفرنسي، فان حقبة الاستعمار لم تستطيع إنشاء اقتصاد قائم على الصناعة، وكل ما أنجزته هو تطوير اقتصاد تصديري يرتكز بالأساس على مورد واحد، يقول الحسين بن يسعد "*إن منتجات الأرض ولاسيما الكروم، لعبت في تطوير الاقتصاد الجزائري نفس الدور الذي لعبه القطن في مصر والقهوة والسكر في البرازيل*".(1) فحركة التصنيع في الجزائر لم تعرف انطلاقتها الحقيقية إلا مع ظهور الدولة الوطنية الحديثة المستقلة، التي انصبت جهودها على إرساء قواعد نظام صناعي حديث، وهذا ما يؤكده عبد القادر جغلول بقوله: "*إن بناء قاعدة اقتصادية وطنية وعصرية تسمح بتمركز ذاتي مع تجنب تعميم العلاقات الرأسمالية، ذلك هو الطموح المؤكد للدولة الوطنية(...) إن هدف هذه الدفعة الصناعية القوية هي إن تجري خلفها باقي الاقتصاد الوطني وبشكل خاص الزراعة*".(2)

ولقد تنوعت هذه الصناعة بعد الاستقلال، وتفرعت إلى صناعات ثقيلة(صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، الصناعة البتروكيماوية)، وصناعات خفيفة (الصناعة الغذائية، الصناعة النسيجية، صناعة الجلود والصناعات الكهرومنزلية)، وعرفت هذه الصناعة ميلاد مراكز صناعية كبرى (مركز الجزائر العاصمة – مركز وهران – مركز قسنطينة).

(1) Mohammed El Hocine BENIASSAD, **Economie du développement de l'Algérie: Sous – Développement et Socialisme,** Alger, OPU, 2ème ed, 1982, p9.

(2) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية**، ترجمة فيصل عباس، بيروت ، دار الحداثة/الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 1983، ص224.

ورغم عوائقه المتمثلة خاصة في ضعف الصيانة، ضعف التسيير وقلة الموارد المالية، وتضخم اليد العاملة الغير المؤهلة، فإن قطاع الصناعة في الجزائر أصبح يشغل أعدادا هائلة من العمال، ويساهم في الدخل الخام الوطني، وفي تنشيط التجارة الخارجية.

إن تغير نمط الإنتاج من زراعي – رعوي تقليدي إلى صناعي خدمي حديث، يعني كذلك تحولا من نمط العمل العائلي التقليدي إلى العمل الاقتصادي المأجور، وحراكا اجتماعيا ومهنيا متسارعا.

### 2.3.5موجات النزوح الريفي والتحضر.

يمكن اعتبار نزوح الفلاحين الجزائريين من قراهم نحو المدن بحثا عن عمل، جراء الحملة الواسعة التي شنتها عليهم الإدارة الفرنسية لاغتصاب أراضيهم، الحملة الأولى في تاريخ الهجرة الريفية في الجزائر، وتلت هذه الموجة موجتان، احداهما رافقت السنوات الأولى للاستقلال، وكان معظم النازحين ريفيين ولاجئين في البلاد المجاورة(تونس والمغرب)، أما الموجة الأخرى فقد صاحبت انطلاقة التصنيع. يقول عبد القادر جغلول: "*رافق الاستقلال موجة ثانية،وفي هذه المرة ينبغي احتلال* مكان المستعمر، والدخول في عالم كان ممنوعا من الآخر، والاستفادة أيضا من التحديث المكتسب، أما الموجة الثالثة فهي مصاحبة لانطلاقة التصنيع".[1]

ولا شك أن التوزيع الغير متكافئ لفرص العمل ومختلف الخدمات الاجتماعية، الصحية، التعليمية، والترفيهية...الخ، ساهم في امتداد ظاهرة النزوح

(1) عبد القادر جغلول، مرجع سابق، ص 225 –226.

الريفي إلى يومنا هذا، وساهم في تفوق نسبة السكان في القطاع الحضري عنه في القطاع الريفي.[1] والجدول التالي يوضح تطور السكان في القطـــاعين الحضـــري والريفي عبر مختلف التعددات الوطنية.

**جدول (1) تطور عدد السكان في القطاعين الحضري والريفي، عبر مختلف التعدادات الوطنية.**

| السنوات | سكان الحضر | سكان الريف | إجمالي السكان | نسبة سكان الحضر بـــ % |
|---|---|---|---|---|
| 1886 | 523431 | 3228606 | 3752037 | 13.9 |
| 1906 | 783090 | 3937884 | 4720974 | 16.6 |
| 1926 | 1100143 | 4344218 | 5444361 | 20.2 |
| 1931 | 1247731 | 4654288 | 5902019 | 21.1 |
| 1936 | 14315113 | 5078125 | 6509638 | 22.0 |
| 1948 | 1838152 | 5948939 | 7787091 | 23.6 |
| 1954 | 2157938 | 6456766 | 8614704 | 25.0 |
| 1966 | 3778482 | 8243518 | 12022000 | 31.4 |
| 1977 | 6686785 | 10261215 | 16948000 | 40.0 |
| 1987 | 11444249 | 11594693 | 23038942 | 49.7 |
| 1998 | 16966937 | 12133937 | 29100863 | 58.3 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات،مختلف التعدادات.

يلاحظ من خلال هذا الجدول تزايد عـــدد الســـكان في الحضـــر بعـــد الاستقلال، ليشمل في التعدد الأخير عام 1998، 58.3% من إجمالي السكان، بينما لم تكن هذه النسبة تمثل سوى نسبة ضئيلة قدرت بـــ 31.4% من مجموع السكان عام 1966، تاريخ التعداد الأول.

(1) بخصوص الهجرة الريفية الواقعة ما بين عامي 1962-1966 وتلك الواقعة بين عامي 1967-1973،راجع مثلا:
-عبد اللطيف بن أشنهو، **الهجرة الريفية في الجزائر**، ترجمة عبد الحميد أتاسي،الجزائر، مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي، د.ث.

### 3.3.5 انتشار التعليم الحكومي.

تطلبت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة الوطنية الحديثة، طلبا متناميا على التعليم[1]. كما تغير الهدف منه ، فانتقل من تزويد الإدارة الفرنسية المحلية بالأعوان والموظفين العموميين، إلى تكوين الكوادر التي تحتاجها الصناعة، الزراعة والخدمات من مهندسين، وتقنيين وأطباء وصيادلة وأساتذة ومعلمين...الخ، كما أملت هذه الضرورة الاجتماعية ما يلي:

-توسع التعليم ليشمل جميع الأطوار: الابتدائي، المتوسط، الثانوي والجامعي.

-إنشاء مدارس ومعاهد وجامعات لسد احتياجات الطلب المتزايد.

-انتهاج سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته.

وأصبح التعليم الحكومي في ظل الدولة الوطنية الحديثة، القناة الرئيسية للحراك الاجتماعي – المهني والمكاني. وانعكست جهود الدولة في هذا المجال على تطوير معدل التمدرس، وهذا ما يوضحه الجدول الأتي:

**جدول رقم (2) تطور معدل التمدرس للفئة العمرية: 6-14 سنة عبر مختلف التعدادات الوطنية.**

| السنوات | ذكور | إناث | اجمالي |
|---|---|---|---|
| 1966 | 56,80 | 39,60 | 47,20 |
| 1977 | 80,80 | 59,60 | 70,40 |
| 1987 | 87,75 | 71,56 | 79,86 |
| 1998 | 85,28 | 80,73 | 83,05 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، مختلف التعدادات.

1) حول وضع التعليم في الجزائر ومقاصده في عهد الاستعمار ثم بعد الاستقلال، راجع مثلا:

الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، الجزائر، موفوم للنشر، 1994.

حول سياسة الاستعمار في التعليم، راجع مثلا:

أبو خلدون ساطع الحصري، **أحاديث في التربية والاجتماع**، سلسلة التراث القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1985، ص83.

يلاحظ من خلال هذا الجدول، أن المعدل الإجمالي للتمدرس لهذه الفئة، عرف ارتفاعا قياسيا ما بين عامي 1966و1977، إذ قدر في التعداد الأول بـ47,20%، وفي التعداد الثاني بـ 70,40 %، ليواصل هذا المعدل ارتفاعه كذلك في التعداد الثالث عام 1987، حيث قدر بـ 79,86 %. أما في التعداد الرابع فقدر بـ83,05 %. وما يلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول ارتفاع معدل تمدرس الإناث، وانخفاض الفارق الفاصل ما بين تمدرس البنين والبنات. ولقد بينت نتائج التعداد الأخير عام 1998، إن معدل تمدرس الإناث أصبح يقارب نظيره بالنسبة للذكور، أي 80,73 % مقابل 85,26 %. أنظر الشكل المرافق.

**الشكل رقم (3) تطور معدل التمدرس للفئة العمرية:** 6-14 **سنة .**

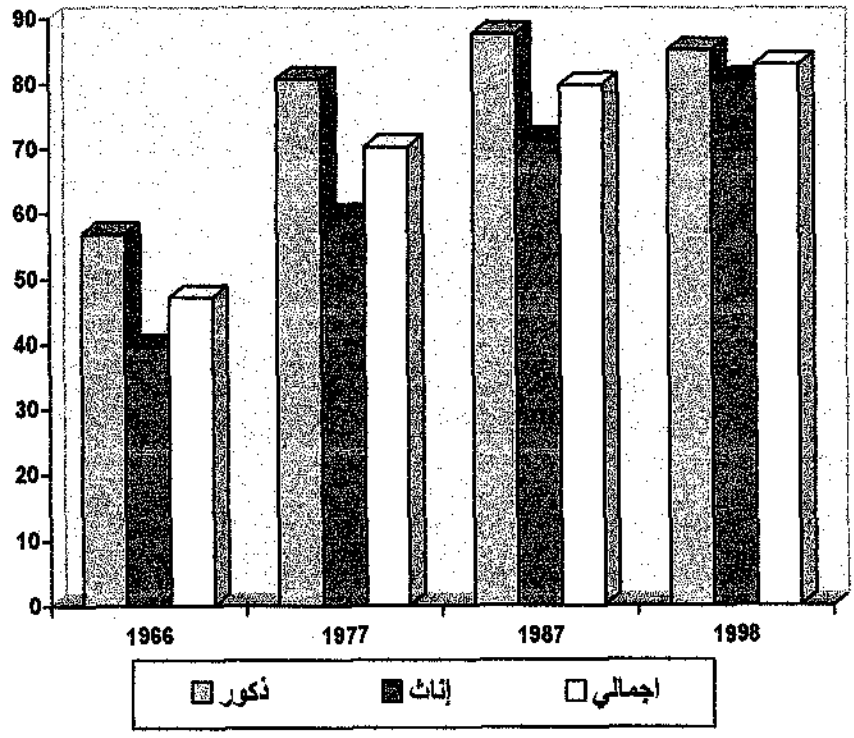

# خلاصة.

استعرضنا أساسا في هذا الفصل، خصائص الأسرة التقليديـــة أو العائلـــة، وخصائص المجتمع الجزائري، وظروف تحوله وانتقاله إلى المجتمع الحـــديث، ولقـــد توصلنا إلى عدة نتائج، يمكن حوصلتها كما يلي:

لمفهوم "المجتمع التقليدي " ما يبرره من حيث الاستخدام العلمـــي، علـــى الرغم من الغموض الذي يكتنفه، وتأتي بعض النظريات الحديثـــة، الـــتي ينتشـــر استخدامها في الوطن العربي مدعمة لهذا الاستخدام، بحيث تحرص كل من النظرية الأبوية ونظرية المجتمع الأهلي، على بيان الاختلافات بين خصائص المجتمع التقليدي وخصائص المجتمع الحديث.

يعتمد تشريح المجتمع الجزائري التقليدي على وحدات اجتماعية أساسية هي القبيلة، العشيرة والعائلة. وإذا كانت تعتبر البنية الأولى وحدة سياسية بامتياز، فإن العشيرة والعائلة تعتبران بنيتين للتفاعل الاجتماعي الحقيقي.

تميزت الأسرة الجزائرية التقليدية أو العائلة، بعدة خصائص سوســـيولوجية، كالامتداد، عدم الانقسام، الأبوية، توزيع السلطة على أساس السن والجنس، تعدد الزوجات والزواج الداخلي.

تميز المجتمع الجزائري التقليدي بعدة خصائص على الصـــعيد، السياســـي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي والسكاني، أهمها: الصراع العنيف بين الســـلطة المركزية والقبائل من جهة، والصراع بين القبائل ذاتها من جهة أخـــرى؛ هيمنـــة الطابع الزراعي – الرعوي على اقتصاده؛ اعتماده على القبائل، العشائر والأســـر الأبوية، والتشريعات الإسلامية، والأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية، وأدوار

مؤسسات المجتمع الأهلي في العمل الاجتماعي؛ طغيان الطابع الديني المتصوف على نتاجاته الثقافية؛ وطغيان النظام الديموغرافي الطبيعي على تطوره السكاني.

يحمل التحديث عدة معان حسب المنظورات المختلفة، سواء كان المنظـــور التاريخي، منظور الدول النامية، منظور علم الاجتماع العام، أو منظور نظرية التغير الاجتماعي.

إذا كان للاستعمار دورًا بارزًا في تفكيك المجتمع الجزائري التقليدي وتدمير خصائصه القبلية، وإرساء بعض جوانب التحديث المادي، فإن للدولـــة الوطنيـــة الحديثة الدور الحاسم في تحديث المجتمع الجزائري، ويعتبر تغير نمط الإنتاج، موجات النزوح الريفي، والتحضر، وانتشار التعليم الحكومي، بمثابة أهم محركـــات الـــتغير الاجتماعي والأسري في الجزائر المستقلة.

# الفصل الثاني.

## التغيرات البنائية في الأسرة الجزائرية.

تمهيد.

1. الأسرة: التعريف، التصنيف والوظائف.
2. تطور بنيات الأسرة الجزائرية، عبر مختلف التحديات الوطنية.
3. تطور حجم الأسرة الجزائرية ،عبر مختلف التحديات الوطنية.

خلاصة.

## تمهيد.

يربط العلماء عادة بين التركيب الاجتماعي للأسرة (Composition Familiale) وعناصر التحديث، ويرون في هذه الأخيرة عوامل انتقال من الأسرة الممتدة التقليدية إلى الأسرة النووية الحديثة.

وإذا كان التركيب الاجتماعي للأسرة في مجتمع ما يعكس حقيقة موضوعية تقع في زمن معين، وهذا ما أصبح التوصل إليه ممكنا بواسطة التعدادات الوطنية، فإن الشكل التركيبي للأسرة (ORGANISATION FAMILILAE)يعتبر تجريدا أو حالة مثالية، يمكن إدراكها خلال مدة زمنية طويلة قد تختلف من مجتمع لآخر.

عندما تعرضنا في الفصل الأول لخصائص الأسرة الجزائرية التقليدية، تبين أنها أسرة ممتدة، تتركب من أسرتين نوويتين أو أكثر، وتضم أكثر من جيلين اثنين، فنجد فيها الجدود، الأبناء والأحفاد، وتتميز بكبر حجمها.

يجدر بنا الآن أن نتسائل في هذا الفصل، عن آثار التحولات الاجتماعية التي صاحبت مسيرة تحديث المجتمع الجزائري، خاصة ظاهرة النزوح الريفي والتحضر، على بناء الأسرة الجزائرية وحجمها، لكل قبل ذلك نرى أنه يستحسن في البداية، أن نقدم عرضا حول تعريف الأسرة، تصنيفها والوظائف الأساسية التي تؤدها.

## 1.الأسرة: التعريف، التصنيف والوظائف.

ما هي يا ترى الأسرة؟ وما هي أصنافها ووظائفها؟

## 1.1 تعريف الأسرة.

تواجه العلماء صعوبات جمة في تعريف الأسرة الإنسانية، نظرا لأنها تخلط بين عناصر بيولوجية عامة، يشترك فيها جميع البشر، ويتعلق الأمر هنا بتنظيم النشاط الجنسي، التكاثر وحفظ النوع البشري. وعناصر أخرى اجتماعية ثقافية، يختلفون فيها عبر المكان وعبر الزمان وهي نظام الزواج، شكل التنظيم الاجتماعي للأسرة، طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف الشخصيات التي تشكل أدوارا اجتماعية داخلها، وماهية الوظائف الشخصية التي تؤديها الأسرة لأفرادها، والوظائف المجتمعية التي تمارسها بوصفها مؤسسة اجتماعية.

ولقد عرف كينكزلي ديفز(KINGGSLEY Davis) الأسرة كما يلي: "*أنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط دموية واجتماعية متماسكة*".[1]

أما بيرجس ولوك (E.W BURGESS.H & H.J. LOOCKE) فعرفاها على "*أنها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم والتبني، ويعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأم والأخ والأخت ويشكلون ثقافة واحدة ومشتركة*."[2]

نجد أن هذا التعريف الأخير، يركز بشكل أساسي على ظاهرة التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة. ولقد وجهت له عدة انتقادات، أهمها أنه لم يراع الفروق الجوهرية والاختلافات البينة بين المجتمعات البشرية، في تنظيم الأسرة.

كما أن الروابط التي ذكرها، روابط الزواج والدم والتبني، قد تتطلب في بعض المجتمعات – خاصة تلك التي تجهل الدور البيولوجي للرجل في عملية

(1)الوحيشي أحمد بيرى، مرجع سابق، ص 48.

(2) نخبة من الأساتذة، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت، ص 177.

الإنجاب- اعترافا وقبولا من المجتمع، قد يصاحبه أداء بعض المراسيم والطقوس الرمزية.[1]

ويعتبر هذا التعريف في نظر المختصين أحسن من التعريف الأول (تعريف كينكزلي)، الذي تجاهل إمكانية انضمام بعض الأفراد إلى الأسرة عن طريق التبني، وتمتعهم بحقوق كاملة، دون وجود رابطة دموية في بعض المجتمعات، مثل المجتمعات الأوروبية.

أما ايميلو وليليامز (EMILIO Williams) فعرف الأسرة قائلا:

*"الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تشمل رجلا أو عددا من الرجال، يعيشون زواجيا مع امرأة أو عددا من النساء، ومعهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين وكذلك الخدم".*[2]

فهذا التعريف يفسح المجال واسعا أمام الباحث لحصر أنواع الزواج الممكنة: الزواج الجمعي، نظام تعدد الأزواج، نظام تعدد الزوجات، وأخيرا الزواج الأحادي، وأشكال التنظيم الأسري التي تتوافق مع أنماط الزواج المتعددة وتنهض عليها. فهو يركز بخاصة على أشكال التنظيم الأسري، ويغفل الوظائف التي تقوم بها الأسرة، وكذا صور التفاعل الاجتماعي التي تقع بين أفرادها.

أما ميردوك MURDOK، فيعرف الأسرة كما يلي: "*هي جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة، وطفل سواء كان من نسلهما أو عن طريق التبني*".[3]

---

(1) "ففي بعض أجزاء، جزيرة ميلنزيا لا تعتبر ولادة الطفل في العائلة، العامل الوحيد الذي يحد إنتماء الأفراد إلى العائلة، فالرجل الذي يدفع نفقات عملية الولادة للقابلة يصبح الأب الشرعي للطفل المولود وزوجته تصبح أما للطفل. وفي أجزاء أخرى من هذه الجزيرة يتحول الرجل إلى أب عندما يقوم بزراعة شجرة السيكاس أمام باب داره. وهناك مجتمعات أخرى يعتبر فيها إبن الزوجة إبنا لزوجها حتى لو كان أبوه شخصا آخر."أنظر، دينكن ميتشيل، مرجع سابق، ص98.

(2) Emilio WILLIAIMS, **Dictionnaire de sociologie**, éd M.Riviére, Paris, 1970, p106.

(3) عاطف وصفي، مرجع سابق، ص 165.

فهذا التعريف وإن ركز على الأهمية الاجتماعية لاحدى الوظائف الأساسية، ألا وهي الوظيفة الجنسية التكاثرية، فهو لم يذكر السمات الثقافية والاجتماعية الكامنة في الأسرة.

وفي ضوء هذه التعاريف التي قدمها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا للأسرة، يمكن القول أنه يصعب على الباحث الاجتماعي وضع تعريف للأسرة، يتفق عليه الجميع، فكل تعريف يركز على بعض الجوانب التي تبدو أهم من غيرها في نشوء الأسرة واستمرارها، سواء كانت التنظيم، الوظائف، التفاعل الاجتماعي...الخ.

ويمكننا القول أن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية أساسية، ونظام اجتماعي ذو انتشار عالمي، يعتمد في وجوده على عناصر بيولوجية ضرورية، وتتدخل الثقافة في توجيه وتعديل هذه العوامل بما يناسب طبيعة المجتمع وظروفه وتحولاته.

وإذا كان الاختلاف واضحا بين العلماء في تعريف ماهية الأسرة، فإن هذا الاختلاف يظهر جليا كذلك بين العلوم الاجتماعية التي تشترك في دراسة الأسرة، وعلى رأسها الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع (وبخاصة علم الاجتماع الأسري) والديموغرافيا (علم السكان)، لأن هذه العلوم تتبنى كل منها زاوية تنظر منها إلى هذه الوحدة الاجتماعية. (1)

فهي مجموعة من الأشخاص يرتبطون فيما بينهم بواسطة الزواج والنسب، أي الوحدة القرابية، وهنا يكون التعبير عنها غالبا بمصطلح **القرابة** (La Parenté)، وهذا هو الإطار العام الذي ترتكز عليه الأنثروبولوجيا في تعريف ودراسة الأسرة.

---

(1) حول المقاربات المختلفة المستعملة في دراسة الأسرة، راجع مثلا:

Thérese LOCOH, **Familles africaines, population et qualité de vie**, coll. les dossiers du CEPED, n°31, Paris CEPED, 1995, pp.10-11.

UNESCO, **Les Organisations familiales et les rôles dans la famille**, dossier technique, n°3 Caracas, 1988, p2.

Elizabeth Zucker-Rouvillois, Fabienne Daguet, " La famille : quelle définition ? ", **in Problèmes Economiques**, n°2537, 1997, pp1-6.

وهي جماعة منزلية، أي جماعة اجتماعية تكون وحدة بنائية داخل المجتمع، ويضمن استمرارها الوظائف التي تؤديها للفرد والمجتمع، وأشكال التفاعل الاجتماعي القائمة بين أفرادها الذين يشغلون أدوارا اجتماعية يحددها المجتمع، وهنا يكون التعبير عنها بمصطلح **الجماعة المنزلية** (Le Groupe Domestique)، وهذا هو مجال علم اجتماع الأسرة بامتياز.

أما الديموغرافيون (العلماء المختصين في علم الديموغرافيا أو دراسة السكان)، فيتخذون من المشاركة في السكنى والاستقلال الاقتصادي المنزلي، المحكان الأساسيان لتعريف الأسرة، ويطلقون عليها **الأسرة المعيشية** (Ménage)، ويقصدون بها *"أي وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، تكفل لنفسها استقلالا اقتصاديا سواء انطوت هذه المجموعة على أطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال فقط."*[1]

## 2.1 تصنيف الأسرة.

يعتبر تنوع وتعدد الأشكال التي يمكن للأسرة أن تتخذها وفقا للبيئات الثقافية المختلفة، وفقا كذلك للفترات التاريخية، احدى أهم مميزاتها، ويرجع الفضل في اكتشاف وإبراز هذا التنوع والاختلاف إلى علماء الإيثنولوجيا الأوائل،[2] فالأسرة تختلف من مجتمع لآخر، كما أنها تختلف بين المجتمعات الريفية والحضرية، وقد تختلف الأسرة تبعا للطبقات والمستويات الاجتماعية في المجتمع الواحد.

فبعد مقارنته لأشكال تنظيم الأسرة ووظائفها في 250 مجتمع إنساني، اهتدى ميردوك MURDOCK إلى تقسيم الأسرة إلى ثلاثة أصناف:

---

(1) السيد عبد المعاطي وآخرون، **علم إجتماع الأسرة**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 20.

(2) مثل ليفي ستروس (LEVIS-STRAUSS)، مورغان (MORGAN)، وبووه (BOAH) .

-الأسرة النووية(Famille nucléaire): التي تتكون من الزوج والزوجة والأولاد.

-الأسرة الممتدة(Famille étendue): التي تتألف من أسرتين نوويتين على الأقل.

-أسرة تعدد الزوجات (Famille polygame) : *"التي تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر، تربطهم علاقات اجتماعية أساسها الأب المشترك الذي تزوج من عدة نساء وكونوا عوائل نووية مترابطة."*(1)

ويفضل بعض الباحثين أن يضيف إلى هذه الأنواع التي قدمها ميردوك، نوعا آخر أصبح منتشرا في المجتمعات المعاصرة، هو الأسرة الوحدوية (Famille monoparentale) التي تتكون من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها. (2)

ولقد اهتمت الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة، بتمييز خصائص الأسرة النووية الحديثة، عن خصائص الأسرة الممتدة التقليدية، نحاول أن نخلصها كما يلي:

| الأسرة الممتدة | الأسرة النووية |
|---|---|
| 1. تشكل وحدة اقتصادية متعاونة. | 1. تتميز باستقلالها الاقتصادي. |
| 2. قائمة أساسا على رابطة الدم أكثر من رابطة الزواج أو المصاهرة. | 2. تسودها رابطة الزواج والمصاهرة أكثر من رابطة الدم. |
| 3. تنتشر أكثر في المجتمعات التقليدية والشعبية والريفية. | 3. تنتشر أكثر في المجتمعات الحديثة الحضرية والصناعية. |
| 4. تسودها علاقات اجتماعية تراتبية، ويتمتع الأب الأكبر بسلطات واسعة على جميع أفرادها. | 4. تسودها علاقات اجتماعية ديموقراطية. |

(1) دينكن ميتشيل، مرجع سابق، ص 98-99.

(2) حول هذا الصنف من الأسرة، راجع مثلا:

Nadine LEFAUCHEUR, 'Les familles dites monoparentales' , in **La famille l'état des savoires,** François de Singly (sous dir), la découverte,Paris, 1991, pp.67-74.

ويرى معظم علماء الاجتماع المنشغلين بالأسرة، إن الأسرة النووية لم تكن تتمتع بالاستقلال عن وحدات النسق القرابي الأخرى مثل الأسرة الممتدة، والعشيرة والقبيلة، في ظل المجتمع التقليدي، وإن انفصالها عن هذه الوحدات لم يتم إلا في إطار المجتمع الصناعي الحديث، نظرًا لتناقض خصائصها مع خصائص المجتمع التقليدي.

ولعل أبرز المحاولات السوسيولوحية التي حاولت تفسير هذا التحول والانتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، كل من محاولتي دوركايم DURKHEIM وبارسونز PERSONS.

فالأول(أي دوركايم ) وان ركز على استقلالية الأسرة النووية عن وحدات النسق القرابي في المجتمع الصناعي، *إلا أنه يشير بوضوح إلى عدم تفكك المجتمع (...) لأن المجتمع يستبدل بالجماعات القرابية القديمة جماعات معينة تؤدي الدور نفسه الذي تؤديه الجماعات القرابية في ربط الفرد بوحدات اجتماعية أكبر...*"[1]

أما بارسونز فأكد كذلك على تمايز الأسرة النووية عن مكونات النسق القرابي في المجتمع الصناعي، لكنه على عكس دوركايم" *يرى بأن الأسرة النووية بالمعنى الصحيح تمتاز بأنها منعزلة، فكل من أسرة التنشئة وأسرة الإنجاب تعتبر أسرا نووية مستقلة منفصلة ومنعزلة*"[2]. وهو بذلك يؤكد على اضمحلال العلاقات الاجتماعية التي تربط الأسرة النووية بالأقارب.

بل وذهب إلى أبعد من ذلك في تحليله، إذ أنه اعتبر في ظل "*العائلة الحديثة تكون الوظيفة الوحيدة المترافقة مع مبادئ الحركية والترقي الشامل هي [التنشئة الاجتماعية] (Socialisation) ضمن القيم العامة الأساسية، والأدوار المقترنة بها.*

(1) مجد الدين عمر خيري، **العلاقات الإجتماعية في بعض الأسر النووية الأردنية**، عمان، الجامعة الأردنية، 1985، ص 18.
(2) الوحيشي احمد بيرى، مرجع سابق، ص 65-66.

*العائلة لم تعد بصورة مثالية إلا المؤسسة البدائيـــة [للتنشـــئة الاجتماعيـــة] فحسب، وانما هي معرضة كذلك لتصفية ذاتية مبكرة (بارسونز) يصفها أحيانا بـــ "self liquidating mechanism" بما أن الأولاد يؤسسون مـــع أزواجهـــم المختارين عائلة منتقاة عن العائلة الأصلية التي أنجبتهم."*(1)

ولقد وجهت لتالكوت بارسونز عدة انتقادات أهمها:

- لا يمكن تعميم النتائج التي توصل إليها بارسونز، لأنه أجرى بحثه في الولايات المتحدة، وهو بلد يتميز بحراك جغرافي متعاظم لأنه في الأصل مستعمرة سكانية.
- أنه ارتكز في تحليلاته على ملاحظاته على الطبقات العليا والوســـطى فقـــط، وبالتالي أغفل الطبقات الدنيا والجماعات الأثينية المختلفة التي تكون المجتمع.

على عكس ما كان يعتقد بارسونز، أكدت دراسات مختلفة(2) على العلاقـــات الكثيفة والمتينة بين الأسرة والأقارب، ويعتبر تبادل الزيارات، المساعدات المختلفة، النصائح، الرسائل، والمكالمات الهاتفية...الخ من المؤشرات الهامة على استمرار هذه العلاقات رغم البعد المكاني.

- غالبا ما تسعى الأسرة النووية إلى استغلال واستثمار علاقاتها مع الأقارب الذين يملكون نفوذا لمصلحتها.
- *"استمرار الاستراتيجيات الزوجية لتأمين استمرار أو توسيع بعض الامتيازات في الرتبة أو الثروة لمصلحة الأجيال القادمة".*(3)

---

(1) ريمون بودون و فرانسوا بوريكو، مرجع سابق، ص 149.

(2) مثلا أعمال Michael Young و Peter willmott في بريطانيا، وأعمـــال Louis Roussel و Odile Bourguignon فـــي فرنسا.

(3) ريمون بودون و فرانسوا بوريكو، مرجع سابق، ص 150.

## 3.1 وظائف الأسرة.

*" على الرغم من اختلاف صورة الأسرة من مجتمع لآخر، وبالرغم من التغيرات التي مست نظام الأسرة في مختلف الأنشطة الاجتماعية بقي معترفا بها في المجتمعات القديمة والمعاصرة. "*[1]

ولا شك أن هذا راجع إلى الوظائف الهامة والأساسية التي تقوم بها، والتي تعد ذات انتشار عالمي، وهذه الوظائف هي:[2]

-**الوظيفة الجنسية**: فالأسرة توفر إطارا ملائما للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم الجنسية، غير أن الحاجة إلى الإشباع الجنسي، لا يعتبر عاملا كافيا لنشوء الأسرة، واستمرار العلاقات الزوجية في كل المجتمعات، كما أن هناك ثقافات ومجتمعات كثيرة تسمح لأفرادها بإقامة علاقات جنسية قبل الزواج أو خارج نطاقه.

-**وظيفة الإنجاب**: تعتبر الأسرة الخلية الأساسية المسؤولة عن تزويد المجتمع بأعضاء جدد، أو تعويض الأفراد الذين ماتوا أو هاجروا، وهي بذلك تعمل على استمرارية الحياة من جيل على جيل، وتعمل على تطعيم قوة العمل بطاقات جديدة.

**وظيفة التنشئة الاجتماعية**: وهذه الوظيفة هي ذات أبعاد ثقافية- اجتماعية، ونفسية وتربوية، فالطفل داخل الأسرة يتعلم قيم، رموز وتقاليد، ومعتقدات ومهارات مجتمعه، وفيها تتشكل سمات شخصيته، لأنها تحتكر التأثير في ارتقائه في مرحلة الطفولة المبكرة.

---

(1) نعيم جغنيني، **المساعد في علم النفس الاجتماعي**، قبرص، دار نصار للنشر، 1988، ص 101.

(2) يرى ميردوك أن هناك أربع وظائف جعلت من الأسرة النووية ذات انتشار عالمي هي: **الوظيفة الجنسية، وظيفة الإنجاب، وظيفة التنشئة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية.**

ولا تزال الأسرة الدعامة الأساسية للقيام بـــوظيفتي الإنجـــاب والتنشـــئة الاجتماعية على الرغم من أن بعض مؤسسات المجتمع الأخرى، مثل دور الحضانة والرعاية، يمكنها أن تنهض بمسؤوليات الأسرة الأخرى، "*ولقد تبين بصورة واضحة أن الأطفال الذين يوضعون في مؤسسات خاصة بعد الولادة، تصـــيبهم مشـــاكل وأمراض كثيرة، رغم إحاطتهم برعاية جسمية جديدة، إذ أن هناك آثار سيئة جدا على الأطفال الذين يفصلون عن أمهاتهم بعد الولادة، ومن أمثلة ذلـــك التـــأخر العقلي والإخفاق في تعلم الكلام والبلادة وفقد الإحساس والنكـــوص وأحيانـــا الموت*".[1]

-**الوظيفة الاقتصادية**: تشكل الأسرة نظاما اجتماعيا لتبادل المصالح وتبادل المساعدات الاقتصادية، والرعاية المادية بين مختلف الأعضاء. ويعد تقسيم العمل بين الرجـــال والنساء من جهة، وبين الكبار والصغار من جهة أخرى، احدى سمات هذا التكافل الاقتصادي داخل الأسرة في غالب المجتمعات، فبينما يشتغل الرجال عادة بالأعمال التي تتطلب جهدا كبيرا وقوة عضلية خارج البيت، توكل للنساء الأعمال المنزليـــة وتربية الأطفال، وقد يسند للأطفال الكبار بعض الأعمال، تتعلق برعايـــة منـــهم أصغر سنا.

## 2. تطور بنيات الأسرة الجزائرية عبر مختلف التعدادات الوطنية.[2]

في غياب معطيات أعدت خصيصا حول الأسرة، يعتمد معظم البـــاحثون

(1) عاطف وصفي، مرجع سابق، ص 170.

(2) أنجزت منذ استقلال الجزائر إلي يومنا هذا أربعة تعدادات عام 1966، 1977، 1987 و1998.

حول تطور الأسرة الجزائرية، على نتائج التعدادات التي تعتمد بدورها على المفهوم الإحصائي "الأسرة المعشية"(Ménage), *"ولهذا المفهوم أهمية خاصة من ناحية أنه يعبر عن وحدة منفصلة في سكنها، تشكل بنية التفاعل الأساسي والمباشر للفرد، ولها قدر من الاستقلالية عن المحيط على الأقل في بعض أمور الحياة اليومية."*(1)

وتميز التعدادات الجزائرية بين أربع فئات من السكان، تفرد لكل منها استمارة خاصة بها.(2)

-**فئة السكان التي يتم حصرها على حدة**:(Population comptée à part): ويتعلق الأمر هنا بالأشخاص المقيمين في المستشفيات لمدة طويلة الأشخاص المحبوسين- الأشخاص المقيمين في مؤسسات الرعاية- الأشخاص الذين لا يملكون مقر سكن ثابت.

**الأسرة المعيشية الرحالة**: (Ménage nomade).

مجموعة من الأشخاص لا يملكون سوى الخيمة كنمط للسكنى، ويقومون بتنقلات دورية أو مستمرة. هؤلاء الأشخاص يحضرون ويتناولون وجباتهم الأساسية جماعيا.

---

(1) ثريا التركي وهدى زريق، **تغير القيم في العائلة العربية**، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية رقم 21، عمان، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1995، ص 12.

حول أهمية هذا المفهوم والمقاربة التي تعتمد عليه، راجع:

Marc PILON, "les familles africaines en pleine remue ménage" , in **la chronique du CEPED**, n°21, Avril-Juin 1996.

Thérèse LOCOH, "Structures familiales : l'apport de la démographie", in, **Ménage et famille en Afrique, approches des dynamiques contemporaines**, séminaire CEPED-ENSEA-INS-ORSTON-URD, CEPED, Paris, 1997, pp.12-29.

(2) راجع:

ONS, **Guide du recenseur, IV° recensement général de la population et de l'habitat**, Alger, ONS, 1998,63p.

-الأسرة المعيشية الجماعية:(Ménage collectif).

وتتألف من شخصين أو أكثر، يعيشون جماعيا في وحدة سكنية أو في حجرات فردية أو جماعية، ويتناولون أحيانا وجباتهم جماعيا. وعلى عكس الأسرة المعيشية العادية، لا يوجد هنا شخص يمكن اعتباره رئيسا للأسرة المعيشية.

يتعلق الأمر هنا في أغلب الأحيان بالعمال، أو الطلبة الـــذين يعيشـــون في وحدة سكنية، كمستخدمي الفنادق، أعضاء الجماعات الدينية، العمال المؤقتون في ورشات الأشغال العمومية، أشغال الحفر، أو في قواعد الشركات البترولية، وكذا الفلاحون الموسميون (عدا الرحل).

-الأسرة المعيشية العادية: (Ménage ordinaire).

ويمكن تعريفها على أنها مجموعة الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد وتحت مسؤولية شخص واحد يعتبر رئيسا (Chef de Ménage)، ويقيم هـــؤلاء الأشخاص عادة بتحضير وتناول أهم الوجبات معا، وغالبا ما يكونون مـــرتبطين فيما بينهم برابطة الدم أو الزواج.

فهي إذن تعبر عن تجمع منزلي أسري، ولذلك فهي التجمع المـــنزلي الوحيـــد الذي يأخذ بعين الاعتبار عند دراسة البنيات الأسرية، على عكـــس التجمعـــات الأخرى التي ذكرناها أعلاه. (فئة السكان التي يتم حصرها على حـــده، الأســـرة المعيشية الرحالة، والأسرة المعيشية الجماعية) وتصنف التعدادات الوطنية الأســـرة المعيشية العادية إلى 12 صنفا هي:[1]

1. أسرة معيشية عادية متكونة من شخص واحد بمفرده.

---

(1) راجع هذه الأصناف في :

Rachida BENKHELIL, ' La famille Algérienne situation actuelle et perspectives devolution ', in **Cah. O.R.S.T.O.M**, sér.sci.hum, vol.XIX, n°3, 1983, pp.311-319.

CENEAP, **Mutation des structures de la famille algérienne et ses implications sur les attitudes, les comportements et les pratiques courantes**, Alger, CENEAP, 2003, p 8.

2. أسرة معيشية عادية متكونة من شخصين أو أكثر بدون وجود رابطة زواجيه.

3. أسرة معيشية عادية متكونة من الزوجين + أبنائها.

4. أسرة معيشية عادية متكونة من الزوجين دون أبناء.

5. أسرة معيشية عادية متكونة من أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده + أبنائه.

6. أسرة معيشية عادية متكونة من زوجين + أبنائهما + أشخاص آخرين إضافيين.

7. أسرة معيشية عادية متكونة من زوجين دون أبناء + أشخاص إضافيين.

8. أسرة معيشية عادية متكونة من أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده+ أبنائه +أشخاص آخرين إضافيين.

9. أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين من النمط: أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده + أبنائه، سواء وجد أم لم يوجد أشخاص إضافيين.

10. أسرة معيشية عادية متكونة من أسرتين من النمط: الزوجين + أبنائهما أو من أسرتين من النمط: أم + أبنائها أو أب + أبنائه، سواء وجد أم لم يوجد أشخاص آخرين إضافيين.

11. أسرة معيشية متكونة من أسرتين احداهما من النمط: الزوجين + أبنائهما والأخرى من النمط: الزوجين دون أبناء، سواء وجد أم لم يوجد أشخاص آخرين.

12. أسرة معيشية متكونة من ثلاث أسر أو أكثر، سواء وجد أو لم يوجد أشخاص آخرين إضافيين.

ويوضح الجدول الآتي توزيع النسبة المئوية لكل صنف من هـــذه الأصـــناف، حسب كل تعداد وفي القطاعين الحضري والريفي.

**جدول رقم (03) تطور بنيات الأسر المعيشية عبر مختلف التعدادات الوطنية. بالنسبة المئوية .**

| أنماط الأسرة المعيشية | التعداد العام للسكان والسكنى 1966 | | | التعداد العام للسكان والسكنى 1977 | | | التعداد العام للسكان والسكنى 1987 | | | التعداد العام للسكان والسكنى 1998 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قطاع السكن | | مجموع | قطاع السكن | | مجموع | قطاع السكن | | مجموع | قطاع السكن | | مجموع |
| | حضري | ريفي | | حضري | ريفي | | حضري | ريفي | | حضري | ريفي | |
| النمط 1 | 6.14 | 3.92 | 4.81 | 3.64 | 3.51 | 3.56 | 3.73 | 2.75 | 3.25 | 2.32 | 2.41 | 2.36 |
| النمط 2 | 1.48 | 0.91 | 1.14 | 1.23 | 0.92 | 1.05 | 0.94 | 0.55 | 0.75 | 0.72 | 0.52 | 0.64 |
| النمط 3 | 47.45 | 45.37 | 46.21 | 48.28 | 48.26 | 48.27 | 55.37 | 56.06 | 55.71 | 60.41 | 62.41 | 61.09 |
| النمط 4 | 6.48 | 5.86 | 5.85 | 4.32 | 4.91 | 4.67 | 3.81 | 3.54 | 3.68 | 3.61 | 3.77 | 3.67 |
| النمط 5 | 7.36 | 7.3 | 7.32 | 6.49 | 5.4 | 5.85 | 6.81 | 4.66 | 5.75 | 6.85 | 5.42 | 6.29 |
| النمط 6 | 10.54 | 9.76 | 10.07 | 13.15 | 10.59 | 11.65 | 9.14 | 8.26 | 8.17 | 7.88 | 7.50 | 7.73 |
| النمط 7 | 1.76 | 1.64 | 1.69 | 2.1 | 1.62 | 1.82 | 0.78 | 0.51 | 0.65 | 0.84 | 0.73 | 0.80 |
| النمط 8 | 1.85 | 1.49 | 1.64 | 2.51 | 1.52 | 1.93 | 1.01 | 0.39 | 0.71 | 1.68 | 1.13 | 1.46 |
| النمط 9 | 0.33 | 0.49 | 0.43 | 0.21 | 0.4 | 0.32 | 0.25 | 0.14 | 0.19 | 0.14 | 0.15 | 0.15 |
| النمط10 | 8.48 | 10.1 | 9.45 | 8.13 | 10.11 | 9.29 | 10.14 | 11.59 | 10.85 | 8.00 | 8.29 | 8.12 |
| النمط11 | 4.74 | 7.21 | 6.22 | 4.55 | 6.67 | 5.8 | 3.83 | 5.55 | 4.68 | 3.09 | 3.45 | 3.23 |
| النمط12 | 3.39 | 6.36 | 5.17 | 5.39 | 6.09 | 5.8 | 4.19 | 5.98 | 5.07 | 2.08 | 2.44 | 2.39 |
| أخرى | / | / | / | / | / | / | / | / | / | 2.08 | 2.04 | 2.07 |
| مجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | *100 |

المصدر: CENEAP, **Mutation des structures de la famille algérienne**...Op.Cit, P15

إن هدفنا الأساسي هو دراسة تطور الأشكال الأسرية النووية والممتدة، وكذلك الأشكال البينية أو الموسعة، لذلك نكون مضطرين إلى استعمال صيغة مختصرة لهذا الجدول المفصل حتى يسهل علينا التحليل.

**جدول رقم(04) تطور بنيات الأسر المعيشية، عبر مختلف التعدادات الوطنية، (بالنسبة المئوية).**

| أنماط الأسرة المعيشية | التعداد العام للسكان والسكن 1966 | | | التعداد العام للسكان والسكن 1977 | | | التعداد العام للسكان والسكن 1987 | | | التعداد العام للسكان والسكن 1998 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قطاع السكن | | مجموع | قطاع السكن | | مجموع | قطاع السكن | | مجموع | قطاع السكن | | مجموع |
| | حضري | ريفي | | حضري | ريفي | | حضري | ريفي | | حضري | ريفي | |
| أسر معيشية فردية (1) | 6.14 | 3.92 | 4.81 | 3.64 | 3.51 | 3.56 | 3.73 | 2.75 | 3.25 | 2.32 | 2.41 | 2.36 |
| أسر معيشية من دون زوجين (2) | 1.48 | 0.91 | 1.14 | 1.23 | 0.92 | 1.05 | 0.94 | 0.55 | 0.75 | 0.72 | 0.52 | 0.64 |
| أسر معيشية نووية (3) (4) (5) | 61.30 | 58.12 | 59.39 | 59.08 | 58.58 | 58.79 | 65.99 | 64.27 | 65.14 | 70.88 | 71.33 | 71.06 |
| أسر معيشية موسعة (6) (7) (8) | 14.14 | 12.90 | 13.40 | 17.76 | 13.73 | 15.39 | 10.94 | 9.17 | 10.07 | 10.40 | 9.36 | 9.99 |
| أسر معيشية ممتدة (9) (10) (11) (12) | 16.94 | 24.15 | 21.27 | 18.29 | 23.26 | 21.21 | 18.40 | 23.26 | 20.80 | 13.60 | 14.33 | 13.89 |
| أخرى | / | / | / | / | / | / | / | / | / | 2.08 | 2.04 | 2.1 |
| مجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

المصدر: CENEAP, **Mutation des structures de la famille algérienne**...Op.Cit, P15

## 1.2 تطور الأسر المعيشية الفردية.

تتكون هذه الأسر المعيشية من شخص واحد بمفرده، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (04) التراجع الواضح في نسبة هذا الصنف من الأسر من تعداد لآخر, إذ بلغت نسبتها المئوية عام 1966، 4.81 %، و3.56% عام 1977، أما عام 1987 فقد سجلت نسبتها 3.25%، بينما لم تتجاوز نسبتها2.36% في التعداد الأخير عام 1998.

وإذا كان انتشار هذا الصنف من الأسر المعيشية في القطاع الحضري، قد ارتبط بظاهرة النزوح الريفي التي صاحبت السنوات الأولى للاستقلال، فإن تناقص نسبتها يرجع أساسا إلى تناقص شدة هجرة سكان القرى إلى المدن طلبا للعمل،

وأيضا إلى التحاق باقي أفراد الأسرة بمعيلهم في المدينة الذي قضى فترة من الزمن في البحث عن العمل وأسباب الاستقرار.

شكل رقم(04)
تطور الأسر المعيشية النووية

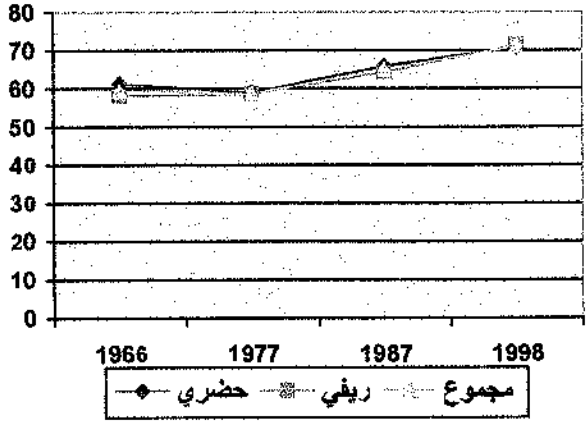


شكل رقم (05)
تطور الأسر المعيشية العادية الموسعة

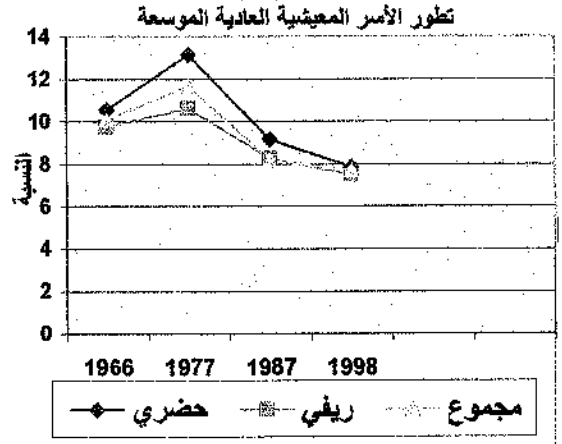


شكل رقم (06)
تطور الأسر المعيشية الممتدة

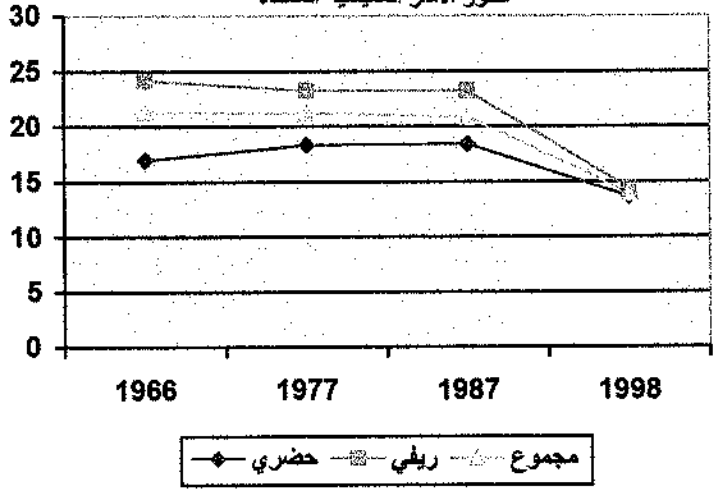

## 2.2 تطور الأسر المعيشية العادية "من دون زوجين".

تتألف هذه الأسر المعيشية العادية من شخصين أو أكثر، لكن لا توجد داخلها علاقة زواج تربط اثنين من أفرادها، مثل الأسر التي تتكون من الإخوة والأخوات بعد وفاة الأبوين. لقد شهدت النسبة المئوية لهذا الصنف تناقصا من تعداد لآخر في القطاعين معا الحضري والريفي، اذ سجلت 1.14% عام 1966، 1.05% عام 1977، 0.75%عام 1987 ثم 0.64% عام 1998.

ويرجع تناقص نسبة هذه الأسر المعيشية من جهة، إلى انخفاض وفيات البالغين الناجم عن تحسن وسائل الرعاية الصحية، مما أتاح للأبناء العيش مدة أطول مع آبائهم، ومن جهة أخرى إلى ظاهرة الزواج.

## 3.2 تطور الأسر المعيشية العادية النووية.

يضم هذا النوع من الأسر المعيشية العادية ثلاثة أصناف من الأسر (الأسرة بالمعنى البيولوجي):

1. الزوجين + أبنائهما (الصنف 03).
2. الزوجين دون أبناء (الصنف 04).
3. أم بمفردها + أبنائها أو أب بمفرده + أبنائه (الصنف 05).

لقد عرفت نسبة كل هذه الأصناف مجتمعة، انخفاضا في القطاع الحضري في الفترة الواقعة ما بين التعـــداد الأول والتعـــداد الثـــاني [1]، إذ قـــدرت نســـبتها بـــ61.30% عام 1966، بينما لم تتجاوز نسبتها عام 1977، 59.08%. لتعـــرف بعد ذلك ارتفاعا محسوسا خلال التعدادين الأخرين وفي القطاعين معا، إذ قـــدرت نسبتها العامة على التوالي بـــ 65.14% ثم 71.06%، أنظر الشكل رقم (04).

لا نبرح الأسر المعيشية العادية النووية دون الإشارة إلى تطور نمط جديد لها، ونعني به الأسر الوحدوية، أي أن تعيش الأم بمفردها مع أبنائها، وأن يعـــيش الأب بمفرده مع أبنائه (الصنف 05).

فالملاحظ أنه بعدما اتجهت نسبتها نحو الانخفاض في الفترة الواقعة بين التعداد الأول عام 1966، والتعداد الثالث عام 1987، شهد التعداد الرابع والأخير عام 1998 تزايدا في نسبتها. ولقد سجل هذا الصنف على التوالي النسب التالية: 7.32%، 5.85%، 5.75%، لتقفز في الأخير إلى 6.29%. لاحظ الجدول رقم3.

هذه الأسر غالبا ما تتكون من أم بمفردها زائد أبنائها القاصرين (91.5% من مجموع الأسر الوحدوية)، ويعود انتشارها إلى ارتفاع نسبة الترمل وإلى ارتفاع

---

(1) هذا الإنخفاض جاء معاكسا للتوقعات، لأن الحضرية (L'urbanisation)عادة تعمل على تسريع وتيرة إنتقال البنيات الأسرية نحو النمط النووي.إن هذا التراجع ناجم عن توسع الأسر الريفية المهاجرة بعد فترة من عدم الإستقرار وتشتت أفرادها بين الريف والحضر، أنظر مثلا:

Fadela HAIDER, "Mutation des structures familiales en Algérie sous l'influence de l'urbanisation au Maghreb", in sixième colloque de démographie, Association Maghrébine pour l'étude de la population, Rabat, 1985, pp.19-26.

Maurice GUETTA, "Urbanisation et structures familiales en Algérie (1948-1987)", in Revue Française de Sociologie, n°XXXII-4, pp577-597.

لا يمكن تفسير هذا التراجع بأزمة السكن، لأن هذه الأخيرة كان لها أثرين مختلفين، الأول هو تثبيط الأسر الحضرية الأصلية، والثاني هو تحفيز للأسر المهاجرة حديثا-لاسيما تلك التي تقيم في الأحياء التي تنعدم فيها شروط الحياة الكريمة- على التحول والانتقال نحو الأسر النووية. وهذا ما أكدته هذه الدراسة:

Maurice GUETTA, Cyrille MEGDICHE, "Famille, Urbanization et crise du logement en Algérie" in Sociétés Contemporaines, n°3, Septembre 1990, pp.95-115.

معدل الطلاق, ولقد أظهرت نتائج التعداد الأخير أن 58.6% من هذه الأسـر، ترأسها أرملة و18.8% منها ترأسها مطلقة، كما أن غالبيتها تقـيم في القطـاع الحضري أي 66.5%.[1]

## 4.2 تطور الأسر المعيشية العادية الموسعة.

تتركب هذه الأسر المعيشية من أسرة بيولوجية نواة يحيط بها أفراد إضـافيين، ويتعلق الأمر هنا غالبا بالأصول مثل الجد، الجدة، آباء أحد الزوجيين أو الأقـارب مثل العم، العمة، الخال، الخالة...الخ.

ولقد لوحظ ارتفاعا طفيفا في النسبة المئوية لهذا النوع من الأسـر المعيشـية (الصنف 6، 7 و8مجتمعة) ما بين عامي 1966 و1977، إذا انتقلت هذه النسبة من 13.40% إلى 13.73%، لتعرف بعد ذلك تراجعا محسوسا عام 1987، إذ لم تسجل سوى 9.17%. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بوفاة الأصـول ورحيـل الأقارب عن هذه الأسر.

أما الفترة الواقعة بين عامي 1987 و1998 فشهدت فيها الأسر المعيشـية الموسعة نوعا من الاستقرار في الريف كما في الحضر. أنظر الشكل رقم 05.

## 5.2 تطور الأسر المعيشية العادية الممتدة.

هذه الأسر المعيشية ممتدة أو مركبة، لأن بنائها يعتمد على أسرتين بيولوجيتين

---

(1) أنظر:

ONS, "Typologie des ménages et des familles à travers les résultats exhaustifs du RGPH 1998", in **Données statistiques**, n°314, Alger, ONS, 2000,p6.

نواة أو أكثر. ولقد ميز تطور نسبتها المئوية نوعا من الاستقرار خلال الفترة الممتدة بين عامي 1966 و1987، إذ بلغت 21.27% عام 1966؛ 21.21% عام 1977، 20.80% عام 1987.

إلا أن التعداد الأخير أظهر انخفاضا واضحا في نسبة هذا النوع من الأسر، إذ لم تسجل عام 1998 سوى 13.89% فقط.أنظر الشكل رقم06.

## 3. تطور حجم الأسر الجزائرية، عبر مختلف التعدادت الوطنية.

بعدما حللنا بنية الأسر الجزائرية من خلال تطور أنماطها المختلفة: النووية، الموسعة والممتدة، نحاول الآن أن نحلل تطور بنيتها اعتمادا على متغير بنائي آخر ونعني به الحجم. "*ويستخدم مصطلح حجم الأسرة في التعدادت للإشارة عادة إلى جماعة من الأشخاص يعشون معا في فترة زمنية معينة. وفي بعض التعدادات يعني المصطلح أولائك الأشخاص الذين يقيمون إقامة مشتركة عند وقت إجراء* الحصر."[1]

### 1.3 تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية.

أظهرت نتائج التعدادات أن الحجم المتوسط للأسر المعيشية، يرتفع من تعداد لآخر، وتعتبر هذه الظاهرة معاكسة لما كان متوقعا، حيث كلما اتجه المجتمع نحو الحداثة والأخذ بأسباب الحياة العصرية، اتجه حجم الأسرة في هذا المجتمع نحو

(1) نخبة من الأساتذة، مرجع سابق، ص 182.

التقلص. (هذا ما عرفته المجتمعات الأوروبية على الأقل خلال مسيرة تطورهـــا).

وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

**جدول رقم05 : تطور الحجم المتوسط للأسر المعيشية عبر مختلف التعدادات الوطنية**

| سنة التعداد | القطاع الحضري | القطاع الريفي | إجمالي |
|---|---|---|---|
| 1966 | 5.7 | 6.2 | 5.9 |
| 1977 | 6.7 | 6.7 | 6.7 |
| 1987 | 6.8 | 7.5 | 7.1 |
| 1998 | 6.3 | 7.0 | 6.6 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات مختلف التعدادات الوطنية.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الحجم المتوسط للأسر المعيشية ســـجل ارتفاعا ملحوظا، إذ قدر بـــ5.9 فرد في 1966، 6.7 عـــام 1977، 7.1 عـــام 1987، ليعرف بعد ذلك تراجعا طفيفا إذ قدر بـــ 6.6 في 1998.

وإذا كان ارتفاع الحجم المتوسط للأسر المعيشة، بدا بشـــكل واضـــح في القطاع الحضري في الفترة الواقعة بين التعداد الأول والثاني (1966-1977)، إذ قفز من 5.7 إلى 6.7%، فإن هذا الإرتفاع لوحظ خاصة في القطاع الريفي ما بين التعداد الثاني والثالث (1977-1987)، إذ سجل 6.7 ثم 7.5. أمـــا في الفتـــرة الممتدة بين التعداد الثالث والرابع، فقد عرفت انخفاضا في مستوى الحجم المتوسط للأسر المعيشية في الريف كما في الحضر، وبنفس القدر تقريبا.

## 2.3 تطور توزيع الأسر المعيشية حسب الحجم.

إذا كان الحجم المتوسط لإجمالي الأسر المعيشية عـــرف ارتفاعـــا عـــبر مختلـــف التعدادات، واستقرارا على مستوى عال ولمدة طويلة، فإن توزيع الأسر المعيشـــية حسب الحجم، يثبت أن نسبة الأسر المعيشية ذات الحجم الكبير(7أفراد أو أكثـــر)

عرفت ارتفاعا محسوسا منذ تاريخ التعداد الأول، وأن نسبة الأسر المعيشية الصغيرة (من 1 إلى 3 أفراد) اتجهت نحو الانخفاض. أنظر الجدول الآتي:

**جدول رقم 06 : تطور توزيع الأسر المعيشية حسب الحجم عبر مختلف التعدادات الوطنية، بالنسبة المئوية (%)**

| سنة التعداد | قطاع السكني | عدد الأفراد بالنسبة المئوية (%) | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | من 1 إلى 3 | من 4 إلى 6 | 7 وأكثر | مجموع |
| 1966 | حضري | 27.3 | 36.6 | 36.1 | 100 |
| | ريفي | 22.3 | 39.5 | 39.2 | 100 |
| | مجموع | 24.3 | 37.7 | 38.0 | 100 |
| 1977 | حضري | 20.0 | 31.3 | 48.7 | 100 |
| | ريفي | 19.9 | 32.5 | 47.6 | 100 |
| | مجموع | 19.9 | 32.0 | 48.1 | 100 |
| 1987 | حضري | 17.0 | 32.1 | 50.9 | 100 |
| | ريفي | 13.7 | 31.1 | 55.2 | 100 |
| | مجموع | 15.4 | 31.6 | 53.0 | 100 |

CENEAP, **Transition démographique et structure familiale en Algérie,** Alger, CNEAP, 2001, p110.

نلاحظ أن الأسر المعيشية الصغيرة (المكونة من 1 إلى 3 أفراد)، عرفت نسبتها اتجاها نحو الانخفاض إذ قدرت بـ24.3% في 1966، 19.9 عام 1977، و15.4% عام 1987.[1]

أما الأسر المعيشية المتوسطة الحجم (المكونة من 4 إلى 6 أفراد) ، فبعدما عرفت نسبتها انخفاضا بين 1966 و1977، إذ قدرت نسبتها على التوالي بـ 7.73% ثم 32.0%، اتجهت نسبتها نحو الاستقرار إذ قدرت بـ 31.6% في 1987.

(1) راجع المقالتين التاليتين:

Abdel-Ilah YAAKOUB,"Mutations démographiques et changements au niveau de ménages : analyse comparative entre le Maroc et l'Algérie " in AIDELF, **Colloque international de BYBLOS-JBEIL**, n°10, 10-13 Octobre 2000, Paris, PUF, 2002, pp.267-276.

Aziz AJBILOU,"Quels rôles ont joué les évolutions démographiques contemporaines sur les changements observés des ménages maghrébins ", in Ibid, pp.278-285.

على عكس الأسر المعيشية الصغيرة، عرفت الأسر المعيشية ذات الحجم الكبير (7 أفراد أو أكثر) اتجاها نحو الارتفاع، إذ سجلت نسبتها 38.0% في 1966، 48.1% في 1977، لتسجل 53.0% عام 1987.[1]

إن ظاهرة ارتفاع الحجم المتوسط للأسر المعيشية وكذلك ارتفاع نسبة الأسر المعيشية الكبيرة الحجم، أي التي تتكون من 7 أفراد أو أكثر، ليست ظاهرة خاصة بالجزائر فقط، بل أنها ميزت أيضا تطور الأسرة في بلدين مجاورين هما المغرب وتونس.

ترى ما هي العوامل التي ساهمت في ارتفاع حجم الأسر المعيشية، وامتداد هذا الارتفاع لمدة زمنية طويلة؟

يتأثر حجم الأسرة بعدة عوامل، منها العامل الديموغرافي كالخصوبة، الوفيات...الخ. العامل السوسيو- ثقافي كتصور المجتمع لتنظيم الأسرة، والعامل الاقتصادي كتوفر الشغل والسكن...إلخ.

إن الارتفاع المسجل على مستوى حجم الأسر المعيشية، لا يرجع إلى ارتفاع مستوى الخصوبة، بل بالعكس أن هذه الأخيرة، عرفت تراجعا كبيرا منذ منتصف الثمانينات،[2] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

(1) لا تتوفر لدينا معطيات حول توزيع الأسر المعيشية حسب الحجم لعام 1998، لذلك إقتصرنا في تحليلنا على إحصاءات تمتد من 1966إلى1987.

(2) حول انخفاض مستوى الخصوبة في الجزائر، تونس والمغرب، راجع مثلا:

Philippe FARGUES, " Algérie, Maroc, Tunisie : vers la famille restreinte ? " in **population et société**, Juillet -Août 1990.

Aziz AJBILOU, " La baisse de la fécondité au Maghreb " ,in **La chronique du CEPED**, n°35, Octobre-Décembre 1999 .

Zahia OUADAH-BEDIDI, Jacques VALLIN, " La chute irréversible de la fécondité" ,in **Economie Internationale**, n°2706, Mars 2001.

جدول رقم (07) : تطور معدل الخصوبة الكلية، عبر مختلف التعدادات الوطنية.

| سنة التعداد | مؤشر الخصوبة الكلية |
|---|---|
| 1966 | 7.40 |
| 1977 | 7.40 |
| 1987 | 5.29 |
| 1998 | 4.14 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، مختلف التعدادات.

من خلال الجدول، يتبن أن معدل الخصوبة الكلية (Indice synthétique de fécondité) أي متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم امرأة واحدة خلال حياتها، عرف انخفاضا واضحا ابتداء من تاريخ التعداد الثالث عام 1987، بعدما كان مستقرا على مستوى عال بين التعداد الأول والثاني، ليشهد انخفاضا غير مسبوق عام 1998، إذ قدر بـ 4.14 طفل للمرأة الواحدة، أنظر الشكل الآتي:

شكل (07) تطور معدل الخصوبة الكلية عبر مختلف التعدادات الوطنية

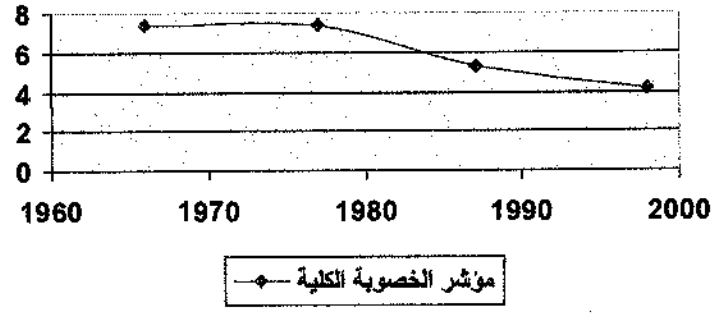


إن هذه الظاهرة ليست مرتبطة، إذن بارتفاع نسبة الأطفال الذين يولدون داخل الأسرة، ولكنها ترتبط بعدد الراشدين فيها، ويعتبر تأخر سن الزواج السبب الرئيسي لبقاء الأبناء مع آبائهم، وعدم انفصالهم عنهم إلا في سن متأخرة.لاحظ الجدول الآتي:

جدول رقم (08) : تطور السن المتوسطة لدى الزواج الاول، عبر مختلف التعدادات الوطنية بالأعوام.

| السنة | 1966 | 1977 | 1987 | 1998 |
|---|---|---|---|---|
| رجال | 23.8 | 25.3 | 27.7 | 31.30 |
| نساء | 18.3 | 20.9 | 23.7 | 27.60 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، مختلف التعدادات.

يظهر من خلال هذا الجدول أن العمر المتوسط عند الزواج، ارتفع بشكل واضح، وهو الآن مستقر على مستوى عال جدا، 31.30 عاما بالنسبة للرجال و27.60 عاما بالنسبة للنساء في 1998.أنظر الشكل الآتي:

شكل رقم (08) تطور السن المتوسط لدى الزواج عبر مختلف التعدادت الوطنية.

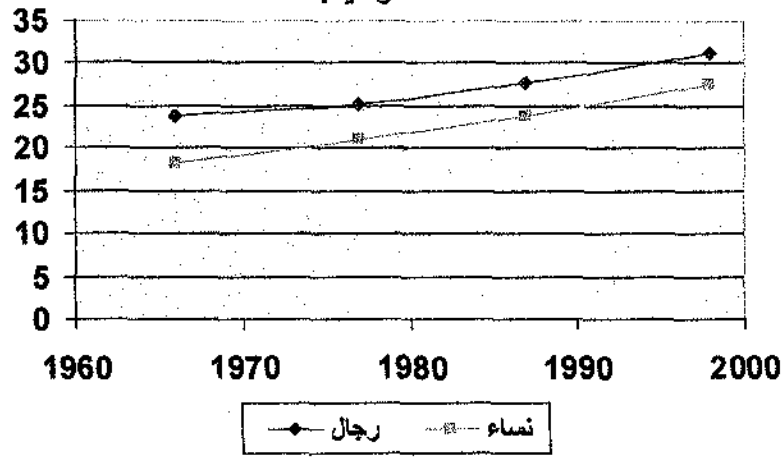


وتعتبر البطالة وأزمة السكن من العوامل التي ساهمت في ارتفاع هذا المؤشر. أنظر الجدول الآتي:

جدول رقم (09) تطور معدل البطالة عبر مختلف التعدادات الوطنية بـ (%)

| سنة التعداد | معدل البطالة |
|---|---|
| 1966 | 35.3 |
| 1977 | 28.9 |
| 1987 | 21.4 |
| 1998 | 29.5 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، مختلف التعدادات.

يبرز التعداد الأخير مستوى مرتفع للبطالة، ولكن هذا المعدل يظـــل عامـــا، إذ نتوقع أن البطالة تمس بالأخص فئة الشباب، ومن بينهم خريجي الجامعات والمعاهد العليا، ولذلك يكون هذا المعدل مرتفع جدا إذا ما حسبناه لدى الفئات العمريـــة الشابة.لاحظ الشكل الآتي:

**الشكل (09) تطور معدل البطالة عبر مختلف التعدادات الوطنية .**

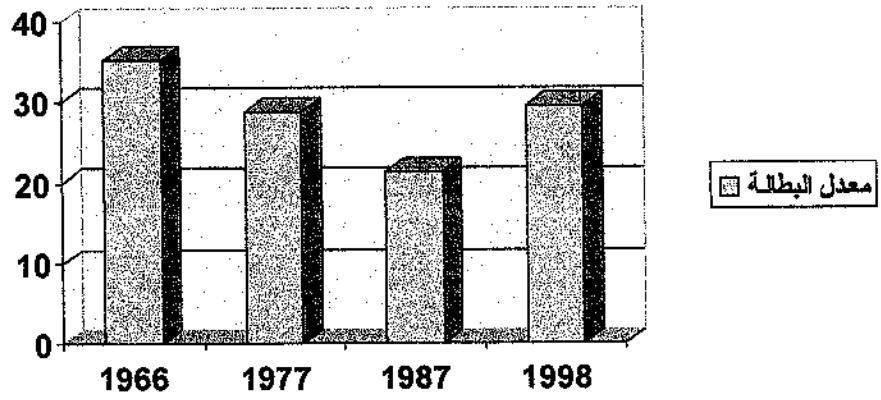


أما بخصوص السكن، فإن الإحصاءات المتوفرة لدينا تظهر نقصـــا واضـــحا في السكنات، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات المسؤولة عن هـــذا القطاع. أنظر الجدول التالي:

**جدول رقم (10) : تطور معدل نمو السكنات ومعدل نمو الأسر المعيشية، عبر مختلف التعدادات الوطنية، بالنسبة المؤوية.**

| سنة التعداد | معدل نمو السكنات | معدل نمو الأسر المعيشية |
|---|---|---|
| 1966 | 15.6 | 12.5 |
| 1977 | 32.6 | 36.4 |
| 1987 | 35.0 | 40.0 |
| 1998 | | |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات، مختلف التعدادات.

لقد سجل معدل نمو السكنات النسب التالية: 15.6% ما بين 1966 و1977 و32.6% ما بين 1977 و1987 وأخيرا 35.0% ما بين 1987 و1998. بينما سجل معدل نمو الأسرة المعيشية 12.5% ما بين 1966 و1977، و36.4% ما بين 1977 و1987، وأخيرا 40.0%ما بين 1987 و1998.

بمقارنة معدل نمو السكنات المنجزة ، ومعدل نمو الأسر المعيشية، يظهر الفارق الشاسع بين نمو المعدلين، وبالتالي مدى الاحتياجات من السكن.

## خلاصة.

خصصنا هذا الفصل- بصورة عامة- لمتابعة تطورات بنيات الأسرة الجزائرية، وتطور حجمها. ويمكن حصر النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

تجتمع في الأسرة عناصر بيولوجية، وعناصر أخرى اجتماعية وثقافية، وهذه العناصر الأخيرة، تعتبر موضوع تباين بين المجتمعات، ولهذا السبب تعذر على العلماء إيجاد تعريف دقيق شامل، لوصف الأسرة.

يصنف عادة علماء الاجتماع الأسرة إلى ثلاثة أصناف هي: الأسرة الممتدة التي تنتشر أكثر في المجتمعات التقليدية، الأسرة النووية التي يرتبط وجودها بالمجتمع الحديث، وأخيرا الأسرة الوحدوية التي تعتبر شكلا خاصا من أشكال الأسرة النووية.

تضطلع الأسرة بعدة وظائف إجتماعية هامة، هي: الوظيفة الجنسية، وظيفة الإنجاب، وظيفة التنشئة الإجتماعية، والوظيفة الإقتصادية.

بعد تحليل تطور أنماط الأسرة المعيشية، تبين أن الأسرة الجزائرية، تتجه نحو الأسرة النووية، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى سيادة هذا النمط الأخير.

إن تطور الأسرة الجزائرية نحو الأسرة النووية، لم يسر في شكل خطـــي بـــل عرف فترات اضطراب وتماوج.

إن السيادة الإحصائية للأسرة النووية، لم تؤد حتمـــا إلى انخفـــاض حجـــم الأسرة،بل أن هذا الأخير يعرف ارتفاعا ملحوظا من تعداد لآخر، ويرجـــع هـــذا الارتفاع إلى تأخر السن عند الزواج الاول، نتيجة الـــنقص الكـــبير في الســـكن ومناصب الشغل.

# الفصل الثالث.

## العلاقات التربوية الاجتماعية
## في الأسرة الجزائرية وملامح تغيرها.

تمهيد.

1. تعريف العلاقات الأسرية.
2. التنشئة الاجتماعية واكتساب الأدوار داخل العائلة.
3. بنية السلطة داخل العائلة وعوامل تغيرها.
4. العلاقات الأسرية المتغيرة.

خلاصة

## تمهيد.

العلاقات الاجتماعية الأسرية بين الجنسين وبين الكبار والصغار، ليست بظاهرة كونية، بل تختلف من مجتمع لآخر، ومن حقبة تاريخية لأخرى، وتخضع طبيعة هذه العلاقات لصيرورة تطور كل مجتمع، فتتبدل وتتغير صيغها وفق التحولات التي تطرأ على هياكله التحتية والفوقية.

في الفصل الثاني توصلنا إلى استنتاج مفاده ، أن الأسرة النووية أصبحت هي النمط السائد في المجتمع الجزائري، غير أن السيادة الإحصائية لهذا النمط من الأسرة، قد لا يعني أن هذه الأسرة المتحولة إلى النمط النووي أصبحت زواجية Conjugale، نظرا لطبيعة العلاقات التي تقيمها مع أسرة الإنجاب من جهة، وطبيعة العلاقات الأسرية التي تسود فيها، بين الرجل والمرأة وبين الآباء والأبناء من جهة أخرى[1]، لذلك فإن دراسة العلاقات تصبح أمرا ملحا للوقوف على مدى تحول الأسرة الجزائرية وانتقالها من النمط الممتد الأبوي إلى النمط النووي الزواجي.[2]

سوف نقوم في هذا الفصل، بتعريف ماهية العلاقات الاجتماعية الأسرية، ونبين دور التنشئة الاجتماعية في إكساب ممثلي الجنسين أدوارها الاجتماعية وتثبيتها اجتماعيا. ونسلط الضوء على نظام السلطة الذي يحكم العلاقات في الأسرة التقليدية وعوامل تغيره، ثم نحلل التغيرات الحاصلة في العلاقات داخل الأسرة الجزائرية المتحولة، اعتمادا على محوري الجنس والسن.

---

(1) راجع مثلا:

La houari ADDI, **Les mutations de la société algérienne, famille et lien social,** Paris, la Découverte, 1999, P49.

(2) يجب أن نفرق بين مصطلح "**الأسرة النووية**" الذي يعني أن الأسرة تتكون بنائيا من الأبوين وأبنائهما فقط، ومصطلح "**الأسرة الزواجية**"، الذي يعني أن العلاقات في الأسرة تقوم على أساس الزواج وليس الدم، وتتميز بالمساواة بين الزوج والزوجة.

# 1. تعريف العلاقات الأسرية.

"العلاقات الأسرية" من المصطلحات الأكثر استعمالا وتداولا في مجال العلوم الاجتماعية، ورغم ذلك قلما نعثر على تعريف دقيق يوضح معنى هذا المصطلح، لذلك سوف نسعى لتعريف ماهية العلاقات الاجتماعية الأسرية وخصائصها، ثم نذكر بشيء من الشرح، كيف نظرت بعض النظريات السوسيولوجية لطبيعة العلاقات داخل الأسرة.

## 1.1. ماهية العلاقات الاجتماعية الأسرية.

يمكن تعريف العلاقات الاجتماعية على أنها "*نموذج التفاعل الاجتماعي بين شخصين أو أكثر، ويمثل هذا النموذج أبسط وحدة من وحدات التحليل السوسيولوجي، كما أنه ينطوي على الاتصال الهادف والمعرفة المسبقة بسلوك الشخص الآخر، وقد تكون العلاقة الاجتماعية ذات أمد قصير (كما هو الحال بالنسبة لقائد السيارة الذي يريد إقناع رجل الشرطة بأنه لم يكن مخطئا) أو تكون طويلة المدى (كالعلاقة بين الزوج والزوجة) في تلك الحالة يطلق عليها علاقة اجتماعية طويلة الأجل*".[1]

ويصنف علماء الاجتماع المتخصصين في دراسة الجماعات الإنسانية،[2] الأسرة عادة ضمن الجماعات الأولية، وهذا نظرا لطبيعة العلاقات الاجتماعية التي توجد بداخلها، يقول تشارزكولي في كتابه التنظيم الاجتماعي الذي ألفه عام

---

(1) نخبة من الأساتذة، مرجع سابق، ص437.

(2) حول منهج البحث في الجماعات الإنسانية راجع مثلا:

محمد فتحي الشنطي، **أسس المنطق والمنهج العلمي**، بيروت، دار النهضة العربية، 1970، ص 243-257.

1909م: *"أنني أعني بالجماعات الأولية، تلك التي تتميز بالتعاون والترابط الوثيق بين الأفراد، وهي أولية بمعاني عديدة، ولكنها أولية في الأساس لأنها ضرورية وحيوية في تكوين الطبيعة الاجتماعية للفرد ومثالياته، ومن نتيجة هذا الارتباط الوثيق على المستوى النفسي، التحام شخصيات الأفراد في وحدة كلية، ومن ثم تصبح الذات الفردية، معبرة عن حياة الجماعة وأهداف."* (1)

هذا عن العلاقات الاجتماعية – والعلاقات الأسرية كنموذج من نماذجها – بصورة عامة، ولكن ماذا يراد بالعلاقات الأسرية عند البحث؟

*"المقصود بالعلاقات الأسرية، هي دراسة وفهم التفاعلات داخل الأسرة، وتحديد الدور والوظيفة التي يقوم بها كل من الأفراد المتفاعلون داخل التكوين الأسري، فكل فرد منهم اعتبارا من الزوج والزوجة – الوالدين والأبناء- الأبناء بعضهم ببعض – الأسرة ككل والمجتمع الخارجي – كل منهم دور خاص ووظيفة خاصة يقوم بها."* (2)

فالباحث الاجتماعي المهتم بالعلاقات داخل الأسرة، يسعى إلى فهم أنماط التفاعل الواقعة بين مختلف الشخصيات المكونة لها، ويسعى أيضا إلى إبراز أثر التغير الثقافي – الاجتماعي على صيغ التواصل والاتصال، والتأثير والتأثر بين الأفراد المتفاعلين، لأن العلاقات الأسرية هي علاقات اجتماعية دينامية، يطرأ عليها التغير.

## 2.1. خصائص العلاقات الاجتماعية الأسرية.

تتميز العلاقات التي تربط مختلف الأطراف داخل الأسرة، باعتبارها جماعة أولية أساسية – بعدة خصائص أهمها:

(1) نقلا عن: محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري**، بيروت دار النهضة العربية، د.ت، ص 55.

(2) أنظر: أميرة منصورة يوسف علي، **محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 81.

- أنها علاقات تقوم بين أفراد تربطهم علاقات القرابة الدموية والـــزواج، فهـــي علاقات متينة وقوية.
- نظرا للقرب المكاني، فإنها تقوم على الاحتكاك الاجتماعي المباشر، والاتصـــال العفوي بواسطة الحديث المباشر، الإشارات أو أي تعبيرات أخرى.
- شخصية: أي أنها متحررة من المراسيم والشكليات، ومشحونة بشحنة عاطفية.
- طويلة الأمد: أي أنها ليست عرضية، فهي تلازم الفرد طوال حياته.
- لا تقتصر على أداء نشاط واحد، بل تنطوي على طيف واسع مـــن الأنشـــطة الاجتماعية والمواقف المشتركة، مما يعني أن الحقوق والوجبات المتبادلة في نطاق هذه العلاقات، تتميز بالكثافة والكثرة وعدم الوضوح أحيانا.
- تخضع لتوجيه القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، وتعد هذه الأخـــيرة بمثابة وسائل جاهزة تمنحها الثقافة لإشباع الحاجات البيولوجية والاجتماعية.

## 3.1. العلاقات الاجتماعية الأسرية والمداخل النظرية.[1]

اهتمت عدة نظريات سوسيولوجية، بفحص وتحليل وتفسير صـــور ونمـــاذج التفاعل الاجتماعي القائمة داخل الأسرة، كجماعة أو كوحدة اجتماعية مستقلة. ومن هذه النظريات نذكر، **النظرية البنائيـــة – الوظيفيـــة، نظريـــة الصـــراع الاجتماعي، نظرية التبادل الاجتماعي.**

(1) بخصوص هذه المداخل النظرية راجع:الوحيشي أحمد بيرى ، مرجع سابق، ص361-389.

### 1.3.1 النظرية البنائية – الوظيفية.

ركزت هذه النظرية أساسا على بناء الأسرة ووظائفها، فمن حيث الأداء الوظيفي اهتم أصحاب المدرسة البنائية- الوظيفية، بإبراز وتصنيف الوظائف التي تقوم بها الأسرة، كتلك التي تؤديها لنفسها باعتبارها نسق اجتماعي فرعي، أو تلك التي تؤديها لأفرادها بصفتها مؤسسة وسيطة بين الفرد والمجتمع، أو تلك الوظائف التي تقوم بها للمجتمع الكلي. أما من حيث البناء الاجتماعي،[1] وهو من المفاهيم الكلية والأساسية، فلقد حاول العلماء المنظوون تحت هذا الاتجاه، تفسيره وشرحه اعتمادا على المفاهيم الجزئية المكونة له، مثل "**الدور الاجتماعي**" و"**المركز الاجتماعي**".

فالدور الاجتماعي Rôle social "*يفترض فيه، في الواقع أن يعرض المظهر الديناميكي والوظيفي للتصرفات الفردية في مختلف المجتمعات الاجتماعية، ويفسر بالتالي، طبيعة السلوك والأفعال الفردية وآلياتها*."[2]

فأداء دور اجتماعي معين، مثل دور الطبيب، المعلم، الزوج، أو الزوجة...يعني القيام بالواجبات المرتبطة به.

أما الوضع الاجتماعي Statut social "*فهو مكان أو موقع، له أهمية ومعنى، وقيمته مؤثرة في العلاقة القائمة بين شخصيتين أو أكثر، وبالنسبة للمواقع الأخرى ذات العلاقة الخاصة، أو ذات العلاقة بالجماعة*".[3]

---

(1) أهتم علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية "**بالبناء الاجتماعي**" وأولوا هذا المفهوم عناية خاصة ،لأنهم اعتبروه النقطة الفاصلة بين منهج الأبحاث الانثروبولوجية، التي تعتمد على "**الثقافة**"، ومنهج الأبحاث الأنثروبولوجية القائمة على "**العلاقات الاجتماعية**". ويعد راد كليف براون من أبرز مؤسسي هذا الاتجاه، و يعود إليه الفضل في صك مفهومي "**البناء الاجتماعي**" و"**الشكل البنائي**".

(2) جيوفاني بوسينو، **نقد المعرفة في علم الاجتماع**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1995، ص 79.

(3) الوحيشي أحمد بيرى، مرجع سابق، ص 365.

فالوضع الاجتماعي، يشير خاصة إلى مجموعة الحقوق والالتزامات، وإذا كان للدور الاجتماعي، مظهر ديناميكي متغير، فان الوضع الاجتماعي يبدو أكثر استقرارا وثباتا، بحيث يشكل بنية اجتماعية، ويظهر جليا مما سبق، أن النظرية البنائية الوظيفية وان ركزت جل اهتماماتها بالجوانب البنائية والوظيفية للأسرة، فإنها لم تهمل عملية التفاعل الاجتماعي القائمة داخلها- كما يبدو لبعض نقادها — لأنها من خلال مفهومي "**الدور الاجتماعي**" و"**الوضع الاجتماعي**"، قد قدمت الإطار النظري الأمثل لتحليل تصرفات وسلوك الأفراد داخل الجماعة الأسرية.

### 2.3.1 نظرية الصراع الاجتماعي.

يرجع الاهتمام بظاهرة الصراع الاجتماعي إلى علماء الاجتماع القرن التاسع عشر، مثل هوبز الذي تصور أن "*المجتمع البشري هو في حالة صراع وحرب مستمرة، فالقوي دائما يسلب حقوق الضعيف، وهذا القوي لابد أن يضعف فيقدم عليه شخص أقوى منه فيسلبه أمواله وحقوقه.*"[1] ولقد تدعمت نظريته هذه بآراء عالم الطبيعة تشارلز داروين (1809-1882) حول التناحر على البقاء.

أما كارل ماركس وفريدريك انجلز، فحاولا تفسير هذه الظاهرة تفسيرا علميا اجتماعيا، فذهبا إلى أن "*هناك صراعًا أساسيًا حول المصالح في المجتمع، ينشأ من العلاقات المختلفة والمتمايزة للأفراد بوسائل الإنتاج، الأمر الذي يترتب عليه صراع طبقي*".[2]

---

(1) أنظر: دينكن ميتشل، مرجع سابق، ص 56.

(2) أنظر: نخبة من الأساتذة، مرجع سابق، ص 82.

غير أن استخدام هذه النظرية، لم يقتصر على الفلسفة وعلم اجتماع الوحدات الكبرى (Macrosociologie)، بل تعداه ليشمل أيضا علم اجتماع الوحدات الصغرى (Microsociologie)، ومن بينها الأسرة، وفي هذا المجال بالذات قدم أصحابها عدة فروض أهمها:

- يعتبر الصراع مكون أساسي للنظام الاجتماعي، وهو حتمي أي لا مفر منه، وعامل أساسي في دينامية النظم الاجتماعية وتغيرها.
- كأي نظام اجتماعي أو جماعة اجتماعية، فان الأسرة لا تمثل بطبيعتها حالة من الثبات والاستقرار، بل أن المحافظة على الثبات والاستقرار يمثل مشكلة.
- إذا كان الصراع ينشأ في الغالب نتيجة لتوزيع المصادر النادرة، وخاصة السلطة والنفوذ والقوة، فان الأسرة بنظامها التراتبي حسب متغيري الجنس والسن، تنمح إطارًا ملائمًا لظهور الصراع.
- يتجلى الصراع داخل الأسرة في: "*تعارض في الرغبات – تعارض في الأهداف– اختلاف وتعارض في القيم – اختلاف في توقعات الشخصيات– اختلاف وتعارض الشخصيات*."(1)

لم تلق نظرية الصراع الاجتماعي الرّواج الذي عرفته النظرية البنائية- الوظيفية في دراسة الأسرة، بحيث لم تستعمل إلا في مجالات مثل تغير الأدوار الجنسية ومشكلات الأسرة،والعنف الأسري. ومن أبرز الانتقادات التي وجهت لها، أنها بالغت في تصور أن الصراع يسيطر على جميع العلاقات داخل الأسرة، كما أن الصراع الاجتماعي والتغير الاجتماعي لا توجد بينهما علاقة تلازم، فالصراع لا يؤدي حتما إلى التغير الاجتماعي، كما أن هذا الأخير ليس دائما نتيجة للصراع والتعارض.

(1) أنظر :الوحيشي احمد بيرى مرجع سابق، ص403.